

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed
KHIDHER –Biskra

Faculté des
Sciences Economiques,
Commerciales et des
Sciences de Gestion
Département des Sciences Economique



جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر سعر صرفه الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد
الأوروبي مع الجزائر خلال الفترة 2000_2023 دراسة قياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت اشراف:

بن زاوي عبد الرزاق

من اعداد الطالبتين:

• محمدي خولة

• صلحاوي هبة

لجنة المناقشة:

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
01	قدوري طارق	أ. د	رئيسا	جامعة بسكرة
02	بن زاوي عبد الرزاق	أ. د	مشرفا	جامعة بسكرة
03	بزيو عيشوش	د	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2023_2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed
KHIDHER –Biskra
Faculté des Sciences
Economiques,
Commerciales et des
Sciences de Gestion
Département des Sciences Economique



جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد
الأوروبي مع الجزائر خلال الفترة 2000_2023 دراسة قياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت اشراف:

بن زاوي عبد الرزاق

من اعداد الطالبتين:

• محمدي خولة

• صلحاي هبة

لجنة المناقشة:

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
01	قدوري طارق	أ. د	رئيسا	جامعة بسكرة
02	بن زاوي عبد الرزاق	أ. د	مشرفا	جامعة بسكرة
03	بزيو عيشوش	د	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2023_2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة الموقرة على جهودهم المبذولة ووقتهم الثمين الذي خصصوه لمناقشة هذه المذكرة. إن توجيهاتكم السديدة وآرائكم القيمة كانت دائماً محل تقدير واحترام، وأثرت هذا العمل بشكل كبير.

كما أعرب عن عميق امتناني واعتزازي لمشرفي الفاضل الأستاذ عبد الرزاق بن زاوي لقد كان دعمه المستمر وتوجيهاته النيرة بمثابة الضوء الذي أنار درب البحث وساهم بشكل كبير في الوصول إلى هذا الإنجاز. إن حرصه على تقديم العون والمساعدة كان له الأثر البالغ في تجاوز الكثير من الصعوبات والتحديات.

لا يسعني إلا أن أعبر عن شكري العميق وامتناني الكبير لكم جميعاً، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقكم ويسدد خطاكم ويجعل ذلك في ميزان حسناتكم.

مع أطيب التحيات والتقدير

الاهداء

اللهم لك الحمد قبل ان ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

الى والدي، شكرا لأنك جعلت حياتي مليئة بالكتب

الى امي شكرا لأنك امي، ما تمنيت قط اما أخرى غيرك

سلاما لمن رحلت عني ولم تجني قطاف زرعها - جدتي - رحمك الله

الى رفاق الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة، الى من كانوا خلال السنين العجاف سحابا ممطرا،

انا ممتن

خولة

الى امي وابي واخوتي وعمتي حبيبة قلبي سندي بهية

الى غاليتي ابنتي ابتهال

هبة

الصفحة	عنوان المحتوى	الرقم
—	شكر والتقدير	01
—	الاهداء	02
—	الفهرس	03
أ- د	مقدمة	04
33-07	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري والاتحاد الاوروي	05
08	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.	06
08	المطلب الأول: تعريف وأشكال سعر الصرف	07
08	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف	08
09	الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف	09
10	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.	10
10	الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف	11
12	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف	12
13	المطلب الثالث: النظريات المحددة لسعر الصرف.	13
15	الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية	14
16	الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)	15
17	الفرع الثالث: نظرية الأرصدة	16
17	الفرع الرابع: نظرية كفاءة السوق	17
18	المبحث الثاني: الميزان التجاري	18
18	المطلب الأول: مفهوم وأهمية الميزان التجاري	19
18	الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري	20
19	الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري	21
20	المطلب الثاني: التوازن والاختلالات في الميزان التجاري	22
21	الفرع الأول: التوازن في الميزان التجاري	23
21	الفرع الثاني: الاختلالات في الميزان التجاري	24
22	الفرع الثالث: أسباب الاختلال في الميزان التجاري	25

23	الفرع الرابع: تصحيح الاختلالات في الميزان التجاري	26
24	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري والعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	27
25	المبحث الثالث: التكامل الاوروبي.	28
25	المطلب الاول: نشأة وتطور الاتحاد الاوروبي	29
26	المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد الأوربي وآلياته التنظيمية	30
26	الفرع الأول: أهداف الاتحاد الاقتصادي الأوربي	31
27	الفرع الثاني: الآليات التنظيمية للاتحاد الأوربي (المياكل)	32
28	المطلب الثالث: مراحل نظام النقد الأوربي والعملة النقدية والاوربية الموحدة " اليورو " .	33
28	الفرع الأول: مراحل نظام النقد الأوربي	34
29	الفرع الثاني: العملة النقدية الأوربية الموحدة اليورو وتوسيع عضوية الاتحاد النقدي الأوربي.	35
55-35	الفصل الثاني: أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الأوربي مع الجزائر	36
36	المبحث الأول: صادرات وواردات الاتحاد الأوربي من والى الجزائر	37
36	المطلب الأول: صادرات الاتحاد الأوربي الى الجزائر	38
37	الفرع الأول: صادرات الاتحاد الأوربي نحو الجزائر	39
40	الفرع الثاني: بنية صادرات الاتحاد الأوربي نحو الجزائر خلال الفترة 2000_2023	40
41	المطلب الثاني: واردات الاتحاد الأوربي من الجزائر	41
42	الفرع الأول: واردات الاتحاد الأوربي من الجزائر	42
45	الفرع الثاني: بنية واردات الاتحاد الأوربي من الجزائر للفترة 2000_2023	43
47	المبحث الثاني: سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000_2023 واهم المحطات في تلك الفترة	44
47	المطلب الأول: سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000_2023	45
50	المطلب الثاني: اهم المحطات التي اثرت على الميزان التجاري الأوربي مع الجزائر وسعر الصرف في الفترة 2000_2023	46
50	الفرع الأول: الميزان التجاري الأوربي مع الجزائر.	47
51	الفرع الثاني: سعر الصرف	48
51	المبحث الثالث: قياس أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للاتحاد الأوربي مع الجزائر	49

51	المطلب الأول: النموذج القياسي لتأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر خلال الفترة 2000_2023	50
52	الفرع الأول: طريقة المربعات الصغرى OLS	51
54	الفرع الثاني: تقدير أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر	52
53	المطلب الثاني: تقييم النموذج اقتصاديا	53
57	الخاتمة	54
60	قائمة المصادر والمراجع	55

فهرس الجداول

الصفحة	الجداول	رقم
31	يمثل الدول المنظمة الى الوحدة النقدية الاوروبية لليورو	01
37	يوضح صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر الفترة 2000_2023	02
42	واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر الفترة 2000_2023	03
47	سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 2000_2023	04
52	يوضح المتغير التابع والمتغير المستقل (الميزان التجاري وسعر الصرف)	05
52	يوضح النسب المئوية المستعملة في البرنامج	06
53	نتائج تقدير أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000_2023	07
53	جدول يوضح المقاييس الإحصائية	08

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم
39	صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر الفترة 2000 - 2023	01
40	الصادرات الصناعية	02
41	السلع الفلاحية	03
45	واردات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر الفترة 2000_2023	04
46	الهيدروكربونات	05
49	تطور سعر صرف الدينار الجزائري لفترة 2000 - 2023	06

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
—	مخرجات برنامج eviews10	01

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر خلال الفترة 2000_2023، وهذا في ظل التغيرات المستمرة لسعر صرف الدينار الجزائري في تلك الفترة وكذلك مختلف الاحداث التي اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على كل من سعر الصرف والميزان التجاري.

تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط بواسطة طريقة المربعات الصغرى من اجل دراسة أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر وذلك خلال فترة الدراسة 2000_2023، وقد تبين ان هناك أثر لسعر صرف الدينار على ميزان التجارة للاتحاد الأوروبي مع الجزائر، كما توصلنا الى ان سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري عن طريق التأثير على تكلفة الصادرات والواردات، وضحنا أيضا التغيرات الحاصلة في كل من سعر الصرف والميزان التجاري في فترة الدراسة بناء على الاحداث الحاصلة.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، انحدار خطي بسيط، طريقة المربعات الصغرى، **EVIIEWS10**.

Abstract:

This study aims to determine the impact of the Algerian dinar exchange rate on the European Union's trade balance with Algeria during the period 2000-2023. This is in light of the continuous changes in the Algerian dinar exchange rate during that period, as well as the various events that directly or indirectly affected both the exchange rate and the trade balance.

A simple linear regression model was applied using the least squares method to study the effect of the Algerian dinar exchange rate on the European Union's trade balance with Algeria during the study period 2000-2023. It was found that there is an effect of the exchange rate on the trade balance between the European Union and Algeria. We also concluded that the exchange rate affects the trade balance by influencing the cost of exports and imports. Additionally, we highlighted the changes in both the exchange rate and the trade balance during the study period based on the occurring events

Keywords: exchange rate, trade balance, exports, imports, simple linear regression, least squares method,

EVIIEWS10.

الملاحق

جدول مخرجات EViews10

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: BC Method: Least Squares Date: 06/02/24 Time: 10:04 Sample: 1 24 Included observations: 24									
Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.				
C		77.55913	0.049643	3.859878	0.0064				
TC		0.389926	0.131487	2.894418	0.0307				
R-squared	0.635086	Mean dependent var	109.3059						
Adjusted R-squared	0.677260	S.D. dependent var	106.9328						
S.E. of regression	107.4008	Akaike info criterion	12.27067						
Sum squared resid	253768.5	Schwarz criterion	12.36884						
Log likelihood	-145.2480	Hannan-Quinn criter.	12.29671						
F-statistic	43.79998	Durbin-Watson stat	2.24140						
Prob(F-statistic)	0.040701								

مقدمة

تعتبر الشراكة الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أبرز وأهم العلاقات التجارية الدولية التي تربط الجزائر بالعالم الخارجي فمنذ توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية-المتوسطية في عام 2002، نمت العلاقات التجارية بين الجانبين بشكل ملحوظ، وأصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للجزائر. وتتنوع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بين السلع الصناعية والزراعية، بينما تُعد صادرات الجزائر الرئيسية إلى الاتحاد الأوروبي مركزة في قطاعي النفط والغاز. هذه العلاقة التجارية المتينة تجعل الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر مرتبطاً بشكل وثيق بالتطورات الاقتصادية والسياسية في كلا الجانبين.

سعر صرف الدينار الجزائري من بين العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر. فقد شهد الدينار الجزائري تقلبات ملحوظة خلال الفترة من 2000 إلى 2023، مدفوعة بتغيرات أسعار النفط العالمية والسياسات الاقتصادية الداخلية للجزائر، هذه التقلبات كان لها تأثير مباشر على حركة التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مما أثر بالتالي على الميزان التجاري الأوروبي.

فعندما تنخفض قيمة الدينار الجزائري، تصبح الصادرات الجزائرية، وخاصة النفط والغاز، أرخص بالنسبة للمشتريين الأوروبيين. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة في واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر، مما يعزز الميزان التجاري لصالح الجزائر. في المقابل، ارتفاع تكلفة الواردات الأوروبية إلى الجزائر يجعل السلع الأوروبية أقل تنافسية في السوق الجزائرية، مما يمكن أن يقلل من حجم الصادرات الأوروبية إلى الجزائر.

في فترات انخفاض قيمة الدينار الجزائري، من الممكن أن يشهد الاتحاد الأوروبي زيادة في العجز التجاري مع الجزائر، حيث تزيد وارداته من الجزائر بينما تنخفض صادراته إليها. هذا التغير في التوازن التجاري يؤثر على الاقتصاد الأوروبي، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير منتجاتها إلى السوق الجزائرية.

على الجانب الآخر، عندما ترتفع قيمة الدينار الجزائري، تصبح الصادرات الجزائرية أعلى وأقل جاذبية للسوق الأوروبية، مما قد يؤدي إلى انخفاض في حجم الواردات الأوروبية من الجزائر. في نفس الوقت، تصبح الواردات الأوروبية أرخص للسوق الجزائرية، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، وبالتالي تحسين الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر.

علاوة على ذلك، تلعب السياسات النقدية والاقتصادية في الجزائر دوراً مهماً في تحديد قيمة الدينار وتأثيره على التجارة الخارجية. السياسات التي تهدف إلى تثبيت سعر الصرف أو تحسين القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية تؤثر بشكل مباشر على حركة التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، الإجراءات التي تتخذها الجزائر لتحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

1. إشكالية الدراسة:

❖ كيف أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى

2023؟

2. التساؤلات الفرعية:

- ✓ كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف على تكلفة الواردات الأوروبية؟
- ✓ كيف يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري على تكلفة الصادرات الميزان التجاري الأوروبي؟
- ✓ ماهي العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر في 2000-2023؟

3. نموذج وفرضيات الدراسة:

- ✓ تزيد تقلبات سعر الصرف من تكلفة الواردات الأوروبية مما يؤدي الى انخفاض حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.
- ✓ تؤثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الأوروبي من خلال التأثير على تكلفة الصادرات والواردات.
- ✓ تؤدي تذبذبات سعر الصرف الى تغيرات في الميزان التجاري مما قد يؤدي الى زيادة الفائض او العجز بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.



4. الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي استخدمت كقاعدة اساسية تم الانطلاق منها لمواصلة البحث في هذا الموضوع بناء على مت توصلت اليه من نتائج:

الدراسة الأولى: دوحة سلمى, المعنونة باثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر حيث ان الغرض من هذه الدراسة هو تحليل العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري الى جانب ابراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في اطار برنامج الإصلاح الهيكلي ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة 1990 الى غاية 2013 وتوصلت الى ان سعر الصرف المتبع في الجزائر لم يكن فعال في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

الدراسة الثانية: ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس بعنوان التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، حاولت هذه الدراسة التوصل الى كيفية تعزيز وتحسين مستوى قطاع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تحديات الشركات الأورو متوسطية.

الدراسة الثالثة: عبد العزيز برنة بعنوان تقلبات اسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري وتتمحور هذه الدراسة حول مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري وتوصلت الى ان الاتحاد الأوروبي هو اهم شريك تجاري للجزائر وان الأورو اصبح منافسا للدولار وان الميزان التجاري الجزائري حقق فائض خلال فترة الدراسة ولكن هذا الفائض لا يدل على تحسن الاقتصاد الجزائري لأنه يرتبط أساسا بارتباط أسعار المحروقات, وانه من مصلحة الجزائر ان يتم التحكم في تسعير النفط وهذا من اجل تفادي مخاطر تذبذب سعر الصرف.

تمتاز دراستنا بأنها تتخصص في قياس أثر سعر صرف الدينار الجزائري تحديدا على الميزان التجاري الجزائري الأوروبي اعتمادا على قيم معينة وتحليلها من اجل استنتاج كيفية تأثير أسعار سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري الأوروبي.

5. اهداف الدراسة:

- ✓ تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم سعر الصرف ومفاهيم أخرى حول الميزان التجاري.
- ✓ تسليط الضوء على الاتحاد الأوروبي او التكامل الاقتصادي الأوروبي وعلاقته التجارية مع الجزائر.
- ✓ معرفة تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مع الاتحاد الأوروبي.

6. مبررات اختيار الموضوع:

1. الرغبة الشخصية للبحث في مجال سعر الصرف والميزان التجاري ومعرفة مدى تأثير سعر صرف العملة الوطنية الدينار الجزائري على التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر شريك تجاري للجزائر.
2. تنمية المعرفة بالدراسة القياسية للتعرف على الأساليب الكمية المستخدمة.
3. الاهتمام المتزايد بأداء التجارة الخارجية وسعر الصرف والعلاقة والتأثيرات المتبادلة بينهم
4. ارتباط الموضوع بالوضع الراهن للجزائر وهذا في ظل تقلبات أسعار الطاقة وتذبذب سعر الصرف.

7. حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تشمل الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2023.
- الحدود المكانية: الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر.

8. التوضع الاستمولوجي:

نعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر، وعلى المنهج القياسي أيضا لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر خلال الفترة 2000_2023 وذلك من خلال نموذج انحدار خطي بسيط على برنامج EViews10.

9. أهمية الدراسة:

- يلعب سعر الصرف دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من عدة جوانب منها الاستثمار وتصدير، واستيراد، انتاج ... الخ.
- يعتبر سعر الصرف حلقة وصل في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث تمثل اهم العناصر الأساسية في المعاملات الخارجية لدول فهو يعكس مركز الدولة التجاري.
- تساهم دراسة أثر سعر الصرف في إدراك مخاطر تذبذب سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري وبالتالي وضع السياسات الملائمة لرفع الإيرادات.

10. صعوبات الدراسة:

- من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه الوصول للإحصائيات من صادرات وواردات الجزائر وبنيتها مع الاتحاد الأوروبي خلال 2000_2023.
- عدم توافق واختلاف الاحصائيات المتوفرة بين مختلف المواقع والمراجع.
- صعوبة الوصول للجهات المكلفة بإعطاء البيانات اللازمة والحديثة.

11. هيكل الدراسة:

الفصل الأول: تناولنا فيه اهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري، والتكامل الأوروبي، حيث ان المبحث الأول تحدثنا فيه عن سعر الصرف واشكاله، انظمته وكذا العوامل المؤثرة فيه، المبحث الثاني يتعلق بالميزان التجاري مفاهيمه والتوازن الاختلال فيه وكذلك العوامل المؤثرة وأخيرا العلاقة بين وبين سعر الصرف، المبحث الثالث تناولنا فيه الاتحاد الأوروبي نشأته وتطوره وكذلك أهدافه، النظام النقدي واليات تنظيمه.

الفصل الثاني: فيه نتطرق الى صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي مع الجزائر وبنيتها وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2000_2023, حيث درسنا وحللنا اهم المحطات والظروف الاقتصادية التي مرت في تلك الفترة وكيف اثرت على الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر وسعر صرف الدينار الجزائري من خلال اظهار بعض الجداول والاشكال البيانية التي توضح ذلك وكذلك يتناول دراسة وقياس أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر من خلال نموذج الانحدار الخطي بواسطة برنامج EViews10.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف والميزان
التجاري والاتحاد الأوروبي

تمهيد

تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى الى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية القيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة تؤثر على موازينها التجارية سواء بالعجز او بالفائض.

يعتبر الميزان التجاري مؤشر رئيسي لتقييم اقتصاد دولة ما حيث يتأثر بعدة عوامل منها التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، الاختلاف في اسعار الفائدة وسعر الصرف الذي يعتبر موضوعا هاما في الاقتصاد الدولي لأنه عنصر مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي، وكذا الإيرادات ويعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من اهم الشركاء التجاريين للجزائر منذ توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية التي ساهمت في تحسين ورفع أداء التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

على المستوى الخارجي تبرز تباين العملات من بلد لآخر، بالإضافة الى تباين تسوية المعاملات في التجارة الدولية مقارنة مع التجارة المحلية ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود الى بروز مشكلة لدى الأقطار المختلفة مفادها: كيفية تسوية المعاملات الدولية في ظل تباين العملات المستعملة من بلد لآخر؟ وفي هذا الصدد تبرز أهمية معرفة سعر الصرف وذلك بغرض معالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، وكذلك مشكل تسوية المعاملات التجارية الدولية، بالإضافة الى أن أغلب الأزمات التي حدثت في الاقتصاد العالمي كأن مرادها الى التقلبات التي تحدث لقيمة العملة.

المطلب الأول: تعريف وأشكال سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف لأي عملة في سوق الصرف الاجنبي وفقا لقوى العرض والطلب على العملات، فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري ويعني أيضا عرض العملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطة النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

برزت العديد من تعاريف سعر الصرف ولكن أغلبها جاءت متقاربة في جوهرها، لذا سنحاول عرض بعض التعاريف المتعلقة بهذا العنصر يعرف سعر الصرف «بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي تقابلها أو تعادلها وحدة نقد أجنبية أو بالعكس». (تمار أمين، 2023، صفحة 17)

كما يمثل سعر الصرف نسبته التبادل بين الوحدة النقدية الاجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق سعر الصرف هو السعر الذي يتم شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى. (الحمزوي محمد كمال خليل، 2004، صفحة 18). إضافة للتعريفات السابقة لسعر الصرف يمكن أن نقدم التعريف التالي: هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الاخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها. وتتغير أسعار الصرف يوميا استجابة للتغيرات في ظروف العرض والطلب في أسواق الصرف وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يتمثل على أربعة عناصر هامة هي:

- العملية: وهي تحويل عمله بلد ما الى عملة أخرى.
- المكان: يقصد به سوق الصرف.
- الهدف: وهو تسوية المدفوعات الدولية.
- السعر: وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

يوجد العديد من الأشكال نوضحها كالتالي:

أولاً: سعر الصرف الاسمي:

يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس؛ أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، (دوحة سلمى، 2015، صفحة 08)، نلاحظ من هذا التعريف أنه أهمل جانب القوة الشرائية للعملة.

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعاً لقوانين العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة معينة وفقاً لنظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية؛ بمعنى أنه يكون هناك أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة، وفي بلد واحد. (دوحة سلمى، 2015، صفحة 09).

ونستنتج أن سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، فهو إذن لا يبين حقيقة العملة ولا يعتبر معيار لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي:

هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات.

كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض. (صلاح الدين حامد، 2011، صفحة 2).

سعر الصرف الاسمي الفعلي:

يمثل عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، ويتكون من عنصرين هما: سعر الصرف الاسمي وعنصر آخر غير مرتبط بسعر الصرف تمثل التعريفات الجمركية الاعانات المالية... إلخ. (تمار أمين، 2023، صفحة 24).

ويعبر عن سعر الصرف الاسمي الفعلي بـ

$$1) EN^T/T_0 = 100 \times \pi i (S_j^t \alpha / T_0)^{\alpha j}$$

حيث

$$S_{j.t}^i / t_0 = \frac{S_{j.t}^i}{S_{j.t_0}^i}$$

: EN_t^i / T_0 سعر الصرف الفعلي لعملة بلد i في تاريخ t مع الأخذ كأساس التاريخ t_0 .

: $S_{j.t}^i$ سعر الصرف الثنائي للعملة المحلية (التسعيرة غير مؤكدة) مقابل عملة البلد j في التاريخ t .

سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. (عبد المجيد قدي، 2003، صفحة 106).

$$2) Re=ne-(fp-dp) = ne-rp$$

$$ne= w(i)-e(i)$$

$$fp= w(i)-fp(i)$$

حيث:

$w(i)$: وزن التجارة الخارجية الثنائية.

$e(i)$: أسعار الصرف الثنائية.

$fp(i)$: مستوى سعر الدولة (i) التي يتاجر معها.

حيث يعتبر هذا مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج.

سعر الصرف التوازني:

هو سعر الصرف الذي يكون وقت التوازن الاقتصادي الكلي، يمثل توازن مستقيم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي؛ أي أن سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية متوازنة فالصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني ولهذا فانه من الضروري الاستعانة بالمستوى التوازني لسعر الصرف. (تمار أمين، 2023، صفحة 26).

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

سواء كان يعرف ذلك أو لا يعرفه، فان المستورد في أي بلد ما ولأي سلعة ما وجب عليه أن يهتم بنظام سعر الصرف في بلده، ذلك أن نظام سعر الصرف في البلد هو الذي يحكم سعر الصرف فيه، أي كم تساوي عملته الخاصة بالنسبة للعملة الأخرى، ولنظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الدولية والتدفقات المالية الأمر الذي يجعل نظام سعر الصرف جزءاً محورياً مهماً في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية.

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف

ان مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقاً بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى ونجد ان الدول تتباين في اختيار نظام سعر صرف.

1) أنظمة سعر الصرف الثابتة.

في ظل النظم القائمة على تثبيت سعر الصرف تلتزم الدول بربط عملتها بوزن معين من الذهب، وفي ظل هذه الانظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى: (عطاء الله بن طيرش، 2010 / 2011، صفحة 50).

أ) أما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات مثل الدينار الاردني.

ب) أما سلة عملات: وعادة ما يتم اختبار العملات انطلاقا من عملات الشركات التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة الحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي كما هو الحال بالنسبة للدينار الاماراتي، أو الرپط باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا.

ت) ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

2) أنظمة سعر الصرف المرنة:

في ظل هذا النظام يتم تحديد سعر صرف العملة بحرية عن طريق طلب وعرض العملة في سوق الصرف الاجنبي وينقسم هذا النظام إلى:

1. **التعويم المدار:** يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الاجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك مما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياطات من الصرف الاجنبي ومثال ذلك دولة الجزائر.

2. **التعويم الحر:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق أي العرض والطلب من النقد الأجنبي، ويكون التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة وليس تحديد معين له، لذلك فان الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصاداتها، ومن هذه الاجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف.

أ) **التعويم النظيف:** في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طرق البيع أو الشراء حسب الحالة، وهذا لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة التي تسببها عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة.

ب) **التعويم غير النظيف:** يتمثل في تدخلات السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين ومن ذلك:

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها.

- شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الاموال من التسرب الى الخارج. (عطاء الله بن

طيرش، 2010 / 2011، صفحة 52).

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

تتعرض أسعار الصرف لتقلبات مستمرة مسببة تغيرات في معاملاتهما الاقتصادية الدولية حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها تعتبر ضعيفة ويتحدد هذا الارتفاع والانخفاض من خلال العوامل الرئيسية التالية:

(1) التغيير في الميزان التجاري:

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف فعندما ترتفع الصادرات نسبة إلى الواردات ترتفع قيمة العملة نتيجة لتزايد الطلب عليها من الاجانب وبالتالي ترتفع أسعار السلع في البلد بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها من الخارج، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة يجب تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تحدد سعر صرف العملة بأقل مما يجب عليه فسيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل نقص الواردات مما يؤدي أيضا إلى اختلال في الميزان التجاري وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري. (دوحة سلمى، 2015، صفحة 41).

وهذا يعني أن سعر الصرف له علاقة طردية مع الميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسن الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

(2) تغير معدلات التضخم.

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاعه إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، هذا يؤدي إلى الركود إلى ارتفاع قيمة العملة أي أن العلاقة بينهما عكسية. فمثلا عندما ترتفع قيمة بلد ما بنسبة 10% يكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية، بالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها. وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة من الواردات يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. (دوحة سلمى، 2015، صفحة 43).

(3) التغيرات في معدلات الفائدة المحلية:

تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية، وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح، فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجر القصير على استبدال عملاتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع الأسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا يؤثر على سعر الصرف.

4) التدخلات الحكومية:

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة على أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الاجنبي بالإضافة الى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفه وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح الدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي. (الزاوي، 2011/0، صفحة 07).

وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع لدول المثبتة لسعر صرفها.

المطلب الثالث: النظريات المحددة لسعر الصرف.

سنحاول القاء الضوء على مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف من خلال الإشارة الى اهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلافات سعر الصرف بين الدول

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه بعنوان (النقود وأسعار الصرف الأجنبية) بع 1914م، ويرى (كاسل) أن سعر أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين. (سمير فخري نعمة، 2011، صفحة 21).

إذ أن سعر الصرف الدولي ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوماً بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرًا بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن:

R : هو سعر الصرف.

Pa : مستوى الأسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية.

Pb : مستوى الأسعار العالمية مقدرًا بإحدى العملات العالمية.

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية.

$$R = pa/pb \quad (3)$$

وبصورة أخرى:

$$R \cdot p_b = p_a$$

إذ إن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معرف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك:

$$R_1 = R \cdot p_{a0} / p_{b0}$$

R_1 : سعر الصرف الجديد.

R : سعر الصرف القديم.

P_{b0} : الرقم القياسي للتغير في الاسعار العالمية.

P_{a0} : الرقم القياسي للتغير في الاسعار المحلية.

وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في الدولتين ، وإن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على الصرف الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي، ونفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)، ونفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، أي أن هناك حرية في التجارة الخارجية، وم ن هنا يمكن توجيه الانتقادات الآتية: (سمير فخري نعمة، 2011، صفحة 22، 23).

(1) صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

(2) تحمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة.

(3) تحمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.

(4) النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف.

(5) عدم الاهتمام النظرية بأثر التعريفات الجمركية والتي نسبتها مرتفعة جداً من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

وبالرغم من الانتقادات السابقة فإن النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول الباحثون تعديل الصياغة الأولية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان بحيث تجري المقارنة بين كل من سعر الصرف ومستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنيتين هما (N) و $(N+1)$.

وفي ضوء هذا التعديل نحصل على المعادلة الآتية:

$$R_2 = R \cdot N \cdot Pa \cdot n \quad (R \cdot n + 1) \quad (4)$$

R_2 : سعر الصرف الجديد بعد التعديل.

R_1 : سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى.

R_{n+1} : سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية.

$Pa \cdot n$: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى.

$(pa \cdot n + 1)$: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية.

$Pa \cdot n$: مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى.

$(pb \cdot n + 1)$: مستوى الاسعار العلمية في المدة الزمنية الثانية.

تدلنا هذه المعادلة على أن النسبة بين سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية ($N+1$) وسعر الصرف في المدة الزمنية الأولى (N) تعادل النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية ($N+1$) ومستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية ($N+1$) مقسوما على النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى (N) ومستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى (N) بغض النظر عن ضرورة تطابق سعر الصرف في كل مدة زمنية مستقلة مع النسبة بين مستويات الأسعار.

غير أن الصياغة المعدلة لنظرية تعادل القوة الشرائية تعرضت هي الأخرى بدورها إلى الانتقاع، فسعر الصرف لا يتغير فقط نتيجة لعدد من المتغيرات الذاتية المستقلة، فمثلا عند حدوث زيادة في الدخل القومي هذه الزيادة تؤدي بدورها إلى ارتفاع كل من الطلب على السلع المحلية والطلب على الواردات (السلع الأجنبية) .

بمعنى أن زيادة الطلب على الاستيرادات لن يصاحبه زيادة في أسعارها ومن ثم فإن سعر الصرف يرتفع ولن ترتفع معه النسبة بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية.

ومن ثم يمكن القول إن تغيرات العلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية لا تشكل العامل الوحيد الذي يحدد سعر الصرف وإنما يعد أحد العوامل المهمة التي تحدد سعر الصرف. (سمير فخري نعمة، 2011، صفحة 24).

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهمها أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة للعرض والطلب على الأصول النقدية والمالية.

تعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف حيث أن مستوى مع دل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف المنتظرة.

أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف، فالقاعدة العامة تقول: تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح. (دوحة سلمى، 2015، صفحة 37).

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائدة في البلد الآخر.

حسب هذه النظرية أن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل.

وتم هذه العمليات كما هو موضح فيما يلي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم ورمز لهم بالرمز M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i d.)$

حيث أن معدل الفائدة وحسب ما تنص عليه هذه النظرية يجب أن يكون المبلغ الموظف مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقدا)، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie وإعادة بيعه للأجل ما يسمح بالحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا وفقا للمعادلة التالية: (سمير فخري نعمة، 2011، صفحة 38).

حيث:

CC: سعر الصرف الفوري.

CT: سعر الصرف الآجل.

ie: معدل الفائدة الاسمي في البلد الأجنبي.

id: معدل الفائدة الاسمي في البلد المحلي.

المعادلة تؤدي إلى:

$$5) \frac{ct}{cc} = (1 + id)(1 + ie) \dots \dots \dots (1.5)$$

ويطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نتحصل على:

$$\frac{ct}{cc} - 1 = \frac{1+id}{1+ie} - 1 \dots \dots \dots (1.7)$$

$$\frac{ct-cc}{cc} = \frac{(id + ie)}{(1 + ie)} \dots \dots \dots (1.8)$$

وإذا كانت ie صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة:

$$= id - ie \dots \dots \dots (1.9) \frac{ct-cc}{cc} (6)$$

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن ه ذه النظرية المبينة على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات في المدى القصير، إذ تتحرك أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوا ئد على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها يكون على المدى ا لطويل.

الفرع الثالث: نظرية الأرصدة

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بم عنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي الى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما اذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الو طنية، ما يؤدي الى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها، هذا يؤدي الى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية. (علي عباس، 2013، صفحة 116).

لقد تم اثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا، وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات، وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر ص رف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيه اتجاه العالم يميل سعر الصرف عملته نحو ارتفاع اتجاه ا لعملات الأخرى والعكس صحيح في حالة العجز.

نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

الفرع الرابع: نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي Eujénéfama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكاليف، حيث أن الكفاءة في الأسواق الصرف تع ني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف ا لمعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية (علي عباس، 2013، صفحة 40) فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات ال تضخم، كما تفيده نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وفي هذا الخصوص، تم القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، ومن هذه الاختبارات، اختبار Dufey و Giddy على التوالي في (1975-1976) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين ن جد الدراسات Hunt عام 1986 ودراسات كيرني وماكدونالد عام 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف. (عبد المجيد قدي، 2003، صفحة 122، 123).

خلاصة القول فان نظرية كفاءة السوق يمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبء وتكاليف المعاملات، كما توفر أيضا المعلومات التي تفيد في عمليات الصرف الأجنبي وأيضا ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله اتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض والطلب على العملة المحلية

المبحث الثاني: الميزان التجاري

تتضمن المعاملات الاقتصادية الدولية التبادلات بين الدول للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، مثل العمالة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، وتعرف هذه التبادلات بالمعاملات السلعية، وترصد في الميزان التجاري. يعكس الميزان التجاري حالة الاعتماد الاقتصادي للدولة على الخارج فعندما تكون الصادرات أكبر من الواردات يكون لدى الدولة فائض في الميزان التجاري وعادة ما يعكس هذا الفائض على تحسن في الميزان المالي وارتفاع قيمة العملة المحلية أما عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات فيكون هناك عجز في الميزان التجاري، مما يعكس تبعية الدولة على الاقتصادات الأخرى ويمكن أن يؤثر سلباً على قوة العملة المحلية والاقتصاد العام. تعتبر مسألة الميزان التجاري محورية في السياسات الاقتصادية والتجارية للدول، حيث تسعى الحكومات إلى تحقيق توازن في الميزان التجاري من خلال تعزيز الصادرات والتحكم في الواردات. تعتمد أسباب الفائض أو العجز في الميزان التجاري على عدة عوامل من ها السياسات التجارية، والطلب العالمي على السلع والخدمات، وتقلبات أسعار العملات، وعوامل اقتصادية داخلية وخارجية أخرى.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري اهم جزء في ميزان المدفوعات وتكمن أهميته في انه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول.

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري

تعرفه لجنة الأمم المتحدة الاسكوا في موقعها ب: الفرق بين قيمة واردات البلد وقيمة صادراتها لفترة معينة، وهو يكون فائضا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، او عجزا في الحالة المنعكسة. (معجم المصطلحات، 2022)

الميزان التجاري يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وسمي أيضا ميزان التجارة المنظورة. (ميزان المدفوعات)

الميزان التجاري والمعروف أيضا باسم الصادرات الصافية، هو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل إذا كانت الدولة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات) او عجز (الواردات أكبر من الصادرات) في تجارتها الخارجية. (الميزان التجاري، 2020)

الميزان التجاري Balance of Trade: فإنه يختلف عنه كونه متأق منه وجزء من ميزان المدفوعات، يبين فيه صادرات الدولة بقيمة فوب، أي F.O.B. يستخدم المصطلح في ميزان المدفوعات، بأن يكون التسليم على ظهر السفينة بأسعار واردات السلع وصادراتها مضافاً إليها مصاريف التحميل. ويستثنى سيف من رسوم التأمين وأجور الشحن من دولة إلى أخرى من ثمن السلع، أي قيمة البضاعة، زائداً جميع النفقات التي أنفقت عليها حتى تصل محملة على ظهر السفينة، المستعدة للإبحار. و وارداتها من الخارج للسلع والخدمات بقيمتها سيف C.I.F. أي Cost. Insurance + Freight + إذن هو صافي الفرق بين صادرات البلد و وارداته. فقد يكون في صالح البلد، عندما تزيد قيمة صادراته على قيمة وارداته أي حالة الفائض. فق

د يكون العكس في غير صالحه عندما تكون قيمة الواردات أكثر من قيمة الصادرات. وهنا يظهر العجز ويولد المشكلة. (فائق، 1998)

وعليه نعرف الميزان التجاري على انه الفرق بين الصادرات والواردات من السلع خلال فترة زمنية محددة، حيث يمكن ان يسجل فائضا حين تكون الصادرات أكبر من الواردات او عجزا حين تكون الصادرات اقل من الواردات او توازن عندما تتساوى الصادرات والواردات، سعب عادة عن الميزان التجاري بالمعادلة التالية:

$$(7) \text{ رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي الصادرات (X)} - \text{إجمالي الواردات (Y)}$$

الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري

تظهر للميزان التجاري أهمية كبيرة في ميزان المدفوعات للدول من ناحية، وعلى الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، وستتطرق إلى أهمها على النحو التالي :

إن من المتعارف والبديهي أن الميزان التجاري يعكس أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، وهذا لكون أن الانتاج السلعي للدول يشكل الاساس المهم في نشاطاتها، ومنه في صادراتها، وعلى الجانب الآخر وارداتها السلعية تشكل الاساس في ميزان مدفوعاتها، من هذا المنطلق فان الدول تسعى جاهدة إلى العمل على أن تزيد صادراتها لكي تكون أكبر من وارداتها السلعية طبعاً، وهذا بهدف تحقيق فائض في موازين مدفوعاتها، أو على الأقل الحصول على حصيله من صادراتها السلعية تمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من ا لسلع من الخارج.

ان الاعتماد على الصادرات المنظورة وغير المنظورة مع بعضهم البعض يساهم بشكل كبير في حسن توزيع الموارد الاقتصادية للبلد، وهذا عكس الكثير من الدول التي تسعى إلى تطوير تجارتها غير المنظورة على حساب تجارتها المنظورة، الأمر الذي يؤدي في سبيل تحقيقها إلى تقييدها لهذا الجانب على عكس الجانب الأول وبالتالي يكون هناك سوء توزيع للموارد عكس ما تكلمنا سابقاً.

إن الميزان التجاري يبقى هو الاساس في مكونات ميزان المدفوعات، أي ميزان التجارة المنظورة وهذا لان تحقيق الفائض في الميزان التجاري في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، وتتمثل هذه الظروف عموماً في الاتجاه نحو التوظيف الكامل للموارد لاقتصادية في أفضل الاستخدامات الممكنة وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف واتباع سياسة تجارية حكيمة تعمل على تنمية الصادرات التي تتميز فيها البلدان نسبياً، وهذا إن كانت الصادرات في مرحلة نشأتها الأولى، وهذا لكون الميزان التجاري يعول عليه كوحدة من وحدات قياس مدى متانة الاقتصاد وقوته وتطور.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الاساسي في ميزان المدفوعات في العادة، وذلك لكونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة الم عينه، إذ أن مثل هذه الدولة عندما يعجز النشاط الانتاجي لديها بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الانتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للتوسع في الاستيراد لسد احتياجات اقتصادها، ومن جهة أخرى فانه في حين عدم اتساع النشاط الانتاجي وعدم تنوعه لا يتيح لها فرصة تحقيق فائض في الانتاج من أجل هدف التصدير مما يؤدي إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري - . بعد الميزان التجاري من بين المؤشرات الأساسية الذي يعتمد عليها لوضع السياسات المالية والنقدية في الدولة، مما يساعد الدولة في تعزيز الجوانب التي تزيد من المؤشرات الايجابية للاقتصاد، ومراجعة تلك التي تؤدي الى المؤشرا

ت السلبية، من خلال تبني الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية والتصحيح الاقتصادي والتي تعتمد على الكثير من الدول. (بلحاج ا سلام_ بن عطية ايمن، 2021_2022)

تنبع أهمية الميزان التجاري من كونه أحد مكونات ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في الدولة في رسم سياساتها الاقتصادية نظراً لارتفاع الملحوظ في حجم التبادل التجاري الدولي، وتزداد أهمية الميزان التجاري من كونه المرآة التي من خلالها تستطيع الدولة تقييم مقدار حجم وقيمة السلع المصدرة والمستوردة وتحديد نوعيتها خلال فترة زمنية محددة، كما يبين مقدار التطور في هذا الميزان سواء سلباً أو إيجاباً، ويكشف مدى حجم التبادل السلعي بين الدولة المعنية وبقية دول العالم.

إن ازدياد اهتمام الدول بموازينها التجارية ينبع من أهميته باعتباره وجه الدولة أمام العالم الخارجي، فالدولة التي تتمتع بميزان تجاري قوي يعني ذلك وجود فائض لديها من العملات الأجنبية وتستطيع تلك الدولة ذات الفائض الاستفادة منه إما بزيادة وارداته من السلع الرأسمالية التي تعمل على تحسين القطاعات الإنتاجية القائمة أو التوسع في مشاريع استثمارية جديدة، وكثير من الدول ومنها اليمن لا تعمل على الاستفادة القصوى من فوائضها المالية، بمعنى أن هناك إمكانية لدى البلد ذات الفائض المالي من تحويله إلى قطاع الاستثمار في المجالات الإنتاجية بدلاً من توجيهه إلى استيراد السلع الاستهلاكية أو الكمالية التي لا تفيد البلد على المدى الطويل.

كما قد يعني وجود الفائض أن تتمتع البلد بمستوى معيشي أكثر استقراراً، لأن زيادة الطلب على صادرات الدولة قد يؤدي إلى زيادة أسعار منتجاتها المحلية وقد تنعكس آثار عكسية فيزيد الاستيراد من الخارج بحجة انخفاض أسعارها.

والعكس عندما تزيد واردات الدولة عن صادراتها قد تضعف سمعتها وموقفها العام أمام الخارج فيصير الميزان التجاري بمثابة جرس إنذار للسلطة السياسية على اتخاذ التدابير الضرورية للحد من الواردات التي قد تضر بسمعتها الدولية، فتزيد مديونيتها إلى الخارج مما يجعل العالم الخارجي يمارس سياسات تدخليه ضدها قد تنعكس سلباً على سياستها الداخلية مستقبلاً وتعيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمارس عليها ضغوطاً سياسية مختلفة، واستمرار هذا الوضع بالتأكيد سيضعف مركزها في الاقتصاد الدولي وتضعف سمعتها الاقتصادية الدولية. (غالب حسين جواس صالح علي فاضل الصلاحي، 2023)

المطلب الثاني: التوازن والاختلالات في الميزان التجاري

بالرغم من ان حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة عامة مستمرة وبصورة شائعة، في حين حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، الا ان كل دول العالم تحاول الوصول الى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من اجل الوصول الى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً.

الفرع الأول: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن والجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي ان حالة التوازن تتحقق عندما:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

معناه:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي. (دوحة سلمى، 2015)

الفرع الثاني: الاختلالات في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية و اتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى و بالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتباعها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للوسيلة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعاً أكبر من قدراتها، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضاً أن الطلب على عملات لدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها. (دوحة سلمى، 2015)

الفرع الثالث: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتمثل أهم أسباب الاختلال في الميزان التجاري فيما يلي:

(جبارة ناصر طـ_د_لعلاوي احمد خير الدين، 2022)

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية.
 - الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد وخاصة هيكل التجارة الخارجية.
 - أسباب دورية تتمثل في التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول وخصوصاً خلال الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة
 - الازمات الاقتصادية التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاس اثار هذه الازمات على الدول النامية
 - العوائق التجارية من شأنها تعطيل حرية حركة التجارة الخارجية مثل القيود التعريفية والغير تعريفية للتجارة الخارجية.
 - العوامل الطبيعية والتقدم التكنولوجي بالإضافة الى الأوضاع السياسية للدول
- يمكن تمييز الأسباب التي تؤدي بالاختلال في الميزان التجاري أيضاً إلى اقتصادية وغير اقتصادية: (كياس اسامة_بيبي يوسف، 20

22)

1. الأسباب الاقتصادية:

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمتها الحقيقية في السوق سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي حدوث تخلل بسبب تراجع الصادرات والعكس في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها حيث سيؤدي هذا إلى توسيع الصادرات وبالتالي يحدث اختلال أيضاً في الميزان التجاري.
- أسباب هيكلية: هي المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة منها هيكل التجارة الخارجية سواء سلعتين أساسيتين كحالة الجزائر التي تعتمد على صادرات المحروقات والغاز أي أن أي اختلال طفيف في الطلب أو في أسعار تلك السلع سيؤدي بها إلى حدوث اختلال فوري في موازينها التجارية ومن أهم مثال على ذلك اختلال أسعار النفط الصادرة

ت أو الواردات ففي حالة الدول المتخلفة تتميز صادراتها بالتركيز السلعي وعدم تنوعها اعتمادها على سلعة أو في ظل الأزمة الصحية التي يعيشها العالم الأمر الذي يلوح بظهور أزمة اقتصادية في الأفق القريب

- أسباب دورية: تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول نذكر منها الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تنعكس على الدول الأقل تطورا بسبب ارتباط قطاعاتها الاقتصادية بقطاعات الدول المتقدمة تغيرات أذواق المستهلكين وكذا العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية كسياسة التعريفات الجمركية ونظام الحصص.

2. الأسباب غير اقتصادية:

- عوامل طبيعية: كالكوارث الطبيعية مما يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع كالزراعية وزيادة الواردات من ها انقلاب الموازين.
- التقدم التكنولوجي: ما يترتب عنه من اختراعات جديدة والتي تتمركز أساسا في الدول الصناعية المتقدمة، كما هذا التقدم م يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول الصناعية من الدول النامية أن فتتخفف صادراتها من الأخيرة مؤدية إلى تدهور حالة ميزانها التجاري الظروف السياسية كالنزاعات الدولية والحروب والمقاطعات الاقتصادية وبؤر الأزمات.
- النمو الديمغرافي: حيث ينتج عنه زيادة في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية سواء كان يتم إنتاجها محليا فتراجع صادراتها أو يتم إنتاجها خارجيا فتزداد الواردات منها.
- الاضرابات العمالية: مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وتكبد الخسائر، بالتالي التوجه نحو الاستيراد لتحقيق الاكتفاء المحلي.

الفرع الرابع: تصحيح الاختلالات في الميزان التجاري

الآليات المستخدمة لتسوية الاختلال في الميزان التجاري تشمل:

- تعديل سعر الصرف: يتم التدخل في سعر الصرف لرفع أو خفض قيمة العملة الوطنية بناءً على العرض والطلب. إذا كان هناك عجز في الميزان التجاري، يمكن خفض قيمة العملة لتحفيز التصدير وتقليل الواردات، بينما يمكن رفع قيمة العملة لتقليل التصدير وزيادة الواردات.
- سياسات التحفيز للصادرات وتقليل الواردات: يتم اتخاذ إجراءات لزيادة الصادرات مثل تعزيز القدرات التنافسية للصادرات المحلية، وتقليل الواردات عبر فرض رسوم جمركية على بعض السلع الواردة.
- تنظيم الاستثمارات الأجنبية: تشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الصناعات التصديرية أو الصناعات التي تعزز الاعتماد الاقتصادي وتقلل الاعتماد على الواردات.
- تحفيز الإنتاج المحلي: دعم القطاعات الصناعية المحلية لزيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.
- سياسات التحفيز الاقتصادي: تبني سياسات تحفيزية اقتصادية عامة مثل تعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الفجوة في الميزان التجاري.

● **سياسات تقشفية:** تطبيق سياسات تقشفية لتقليل النفقات الحكومية وتحسين الإيرادات، مما يساهم في تقليل الضغط على الميزان التجاري.

تلك الآليات تعمل سويًا للمساعدة في تحقيق التوازن في الميزان التجاري وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني.
بالتصرف (بلحاج اسلام_ بن عطية ايمن، 2021_2022)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري والعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

الميزان التجاري وسعر الصرف يتأثران بعوامل عدة كما يتأثران ببعضهما البعض، حيث يتضمن الميزان التجاري السياسات التجارية والنمو الاقتصادي وأسعار الطاقة والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، بينما يتأثر سعر الصرف بالتقلبات العالمية والتفاعلات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية.

هذه العوامل تجعل العلاقة بينهما معقدة ومتنوعة، وتتطلب تحليلًا دقيقًا لفهم تأثيراتها على الاقتصادات الوطنية.

الفرع الأول: العامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري تتمثل فيما يلي:

● التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيًا أعلى من الأسعار العالمية فتتخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرًا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليًا.

● معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

● الاختلاف في أسعار الفائدة:

يؤدي التغيير في سعر الفائدة أثرًا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك إلى المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

● سعر الصرف:

يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليًا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. (مختاري فتيحة_بلحاج فراحي، 2017)

الفرع الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

عند ارتفاع سعر العملة المحلية وانخفاض سعر الصرف الأجنبي وهو ما يرفع سعر السلع المحلية بالنسبة للمشتريين الأجانب فيقلل جاذبية السلع المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي لانخفاض الصادرات.

من ناحية أخرى يزيد ارتفاع سعر العملة المحلية من جاذبية السلع الأجنبية بالنسبة للمستهلكين المحليين فيزيد هذا الارتفاع من الواردات حيث يصبح الطلب أكبر على السلع الأجنبية بأسعار أقل. وعندما تقل الصادرات وتزداد الواردات بسبب ارتفاع سعر الصرف يزيد هذا من الفجوة في الميزان التجاري، حيث يزداد عجز الميزان التجاري (الواردات تزيد عن الصادرات) ومنه يمكن ان يؤدي ارتفاع سعر الصرف الى تفاقم عجز الميزان التجاري. والان عند انخفاض سعر العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف الأجنبي: يزيد هذا من تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية، و يقلل جاذبية السلع الأجنبية في الأسواق المحلية وبالنسبة للمستهلكين المحليين ويمكن ان يؤدي هذا الانخفاض الى تقليل الواردات وزيادة الصادرات أي تعزيز الفائض في الميزان التجاري (صادرات أكبر من الواردات). وعليه نقول ان تقلبات سعر الصرف تعكس تنافسية الاقتصاد وتؤثر على تدفقات التجارة الخارجية للبلد ما يؤثر على الميزان التجاري، حيث ارتفاع قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر الصرف الأجنبي قد يؤثر سلبا على الميزان التجاري، بينما انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف الأجنبي قد يكون له أثر إيجابي على الميزان التجاري.

المبحث الثالث: التكامل الاوروبي.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هذا التكتل الاقصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الى أن وصل الى مرحلة الاتحاد الاقتصادي، وهذه مرحلة متقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي. وتأكد نجاحه طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها، وقد أتاح هذا التكتل حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتبادل الخبرات واندماج اقتصاداتها. بما يعكس زيادة في الانتاجية، تدعيم الاستثمارات، وتوسيع نطاق المعاملات التسويقية، زيادة التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة.

ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي فسوف نتناوله من حيث النشأة والتطور والأهداف وآلياته التنظيمية بالإضافة الى مراحل نظام النقد الأوروبي والوحدة الاقتصادية الأوروبية والعملة النقدية الأوروبية الموحدة.

المطلب الاول: نشأة وتطور الاتحاد الاوروبي

خلفت الحرب العالمية الثانية دمارا في معظم دول العالم، خصوصا في أوروبا التي كانت مسرحا لمعظم معاركها حيث دمرت معظم منشآتها الاقتصادية والصناعية مما جعلها تدرك أنه من الصعب عليها أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة لذلك ارتأت أن أفضل الطرق يكون عن طريق التكامل الاقتصادي.

الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

انشئت المجموعة الأوروبية لتسهيل عملية توحيد أوروبا وذلك كون أن عملية الوحدة لا تكن دفعة واحدة بل تتم بتدرج وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين يعتبرون التوقيع على معاهدة روما المنشأة الجماعة الأوروبية سنة 1957 هي التي شكلت الان

طلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، إلا أن هناك اتفاقاً على أن هذا الكيان يعود إلى عدة محاولات سابقة لتوحيد أوروبا ومن أهم الجهود: (كفية قسيميوري، 2016/2015، صفحة 24).

- دعوة الكونت النمساوي (كودينوف كاليرجي) عام 1923 لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية.
 - كذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي بريان في ديسمبر 1929 إلى قيام الاتحاد الأوروبي في إطار هيئة الأمم المتحدة.
 - في 19 سبتمبر 1946 دعا ونستون تشرشل وزير خارجية بريطانيا إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية محوراً تعاون فرنس ي ألماني وكما أسماه إنشاء العائلة الأوروبية في ظل بناء يمكن أن يعيش في سلام وأمن وحرية.
- فانطلقت الجهود لترتيب البيت الأوروبي عام 1948، فتم تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، تم توقيع معاهدة باريس لإنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب.
- ثم يليه توقيع معاهدة روما التي أفضت إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولقد شك لت الجماعات الثلاث ما يسمى فيما بعد بالسوق الأوروبية المشتركة.

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد الأوربي وآلياته التنظيمية

يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته على عدة أجهزة إدارية، وكذا يتطلع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

الفرع الأول: أهداف الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

يمكن رصد الأهداف التالية: (أحمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي، 2019، صفحة 113).

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة دون حواجز حدودية، والغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.
- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية أو الدولية.
- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقت والموارد، وما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي.
- دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي بأن يلعب دور أكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية.
- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا وإقامة البنك المركزي الأوروبي وتحويل وحدة النقد من وحدة حساسة إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.
- العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل الاقتصادي.
- العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم وكذا زيادة معدلات النمو وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: الآليات التنظيمية للاتحاد الأوروبي (المباكل)

يتشكل الاتحاد الأوروبي من عدة هياكل تتخصص كل منها في تأدية وظيفتها نذكرها فيما يلي:

1) مجلس الاتحاد الأوروبي: يعتبر من أهم الأجهزة الإدارية في الاتحاد له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني.

يتكون من وزراء حكومات الدول الأعضاء ويعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ، أكثر الوزراء اجتماعا هم وزراء الزراعة، المالية والخارجية يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو الغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه، تمتلك كل دولة عضو في المجلس عددا من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها، كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة تخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة يبلغ عدد الأصوات الكلي (321 صوتا) موزعة على 25 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى 232 صوتا أي نسبة تعادل 72,27% من الأصوات، كما يتطلب موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول السابقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقل من سكان الاتحاد، تتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر وفقا لنظام محدد سلفا. (أحمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي، 2019، صفحة 115).

المفوضية الأوروبية:

هي عبارة عن هيئة تنفيذية للاتحاد الأوروبي، تتألف من 20 مفوضا، مقرها بروكسل، وتتم بمصالح الاتحاد وتمتلك المفوضية صلاحيات اقتراح القوانين المشتركة والإشراف على تنفيذها، بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها، كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد، ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول الأعضاء جدد في الاتحاد حيث تمارس المفوضية السلطات الممنوحة بناء على تفويض من مجلس الوزراء. (كفية قسيموري، 2015 / 2016، صفحة 30).

البرلمان الأوروبي:

يتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الاتحاد لمدة 5 سنوات مهمته التصويت على ميزانية الاتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية ومقره في ستراسبورغ، لكنه يعمل أيضا في بروكسل، ولوكسمبورغ، فالبرلمان الأوروبي يملك بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجواز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي ويراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، كما يشارك بوضع القوانين ويصادق على الاتفاقيات الدولية وعلى انضمام الأعضاء الجدد. (حسين خليل، 2009، صفحة 162).

بالإضافة إلى الأجهزة السابقة للاتحاد الأوروبي توجد أيضا مؤسسات أخرى منها:

● محكمة العدل الأوروبية:

تتكون من 27 قاضيا و9 وكلاء عامين يسهرون على احترام قوانين الاتحاد وتطبيق المعاهدات يوجد مقرها بلوكسمبورغ، فمحاكمة العدل الأوروبية تعتبر السلطة الوحيدة التي تقرر مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية، ويتميز قراراتها بقو

ة القانون على مدى الاتحاد الأوروبي، وهي ملزمة لكافة الأطراف، سواء كانوا أفراد منشآت أعمال، حكومات قومية، أو مؤسسا ت جماعية أخرى. (كفية قسيميوري، 2015 / 2016، صفحة 31).

• بنك الاستثمار الأوروبي:

يستهدف الى تمويل المشروعات من أجل فتح المناطق الأقل تقدما وتحديث أو اقامة مشروعات جديدة من أجل المصلحة ا لمشتركة للدول الأعضاء وهو لا يخضع للإشراف المفوضية ويشمل ثلاث أجهزة رئيسية.

(1) **مجلس المحافظين:** يتشكل من وزراء تعينهم الدول الأعضاء ويقوم بوضع توجيهاته العامة حول السياسة الانتمائية، يرف ض بمنح القروض الخاصة، ويوافق على التقرير السنوي والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.

(2) **مجلس المديرين:** يتكون من 12 مديرا مندوبا يعينهم مجلس المحافظين لـ 5 سنوات ويصدر المجلس قراراته حول منح الا ثتمان والضمانات ودفع قيمة القروض، إضافة الى تحديد أسعار الفائدة والعمولة، كما يشرف على إدارة البنك.

(3) **لجنة الإدارة:** يتكون من رئيس ونائبين له يعينهم مجلس المحافظين لفترة 6 سنوات بناء على اقتراح من مجلس المديرين، و لجنة الإدارة هي المسؤولة عن أعمال الإدارة اليومية للبنك وعن اعداد القرارات المعدة للعرض على مجلس المديرين وعلى تنفيذها. (ا طيني مريم، 2013 / 2014، صفحة 66).

المطلب الثالث: مراحل نظام النقد الأوروبي والعملية النقدية والاروبية الموحدة " اليورو " .

مر النظام النقدي الأوروبي بعدة مراحل أساسية تطور من خلالها الى إيجاد عمله نقدية موحدة وفيما يلي اهم هذه المراحل:

الفرع الأول: مراحل نظام النقد الأوروبي

ينقسم إلى ثلاث مراحل أساسية:

(1) **المرحلة الممتدة من 1979-1987:** في هذه المرحلة نظام النقد الأوروبي صعد وتطور بطريقة جيدة، وعرفت معدلا ت الصرف ما يقارب 11 إعادة تسعيرة وهو ما يؤكد على دوام السياسة النقدية المستقلة.

(2) **المرحلة الممتدة من 1987-1990:** في هذه المرحلة كان الشغل الشامل هو البحث عن نظام نقدي يضمن استقرار أسعار الصرف الاسمية وانطلاقا من هذا فإن السياسة النقدية قد اختارت ابقاء سعر الصرف الاسمي على عكس المرحلة السابقة أ ين كانت الدول قادرة على التحكيم بين سياسة نقدية مستقلة وأولوية بقاء معدلات الصرف ثابتة.

وعليه فإن بعض الدول الأعضاء استطاعت الاستفادة من ضرورة اعادة تسطير سياستهم النقدية حسب السياسة الألمانية و هذا بخضوع لنظام نقدي صارم والذي جعلته الاعتبارات السياسة الداخلية مستحيلة، ويعتبر معدلات الصرف الاسمي بالنقد الألمانيا في هدف السياسة الاقتصادية، ووسيلة لمكافحة التضخم بالنسبة للمشاركين الأوروبيين باستيراد المصدقية ضد التضخم للبنك المركز ي الالمانيا.

(3) **مرحلة ما بعد 1990 تحرير رؤوس الأموال:** في هذه المرحلة لم تصدر الدول الأعضاء لمدة أكثر من سنتين أي اعادة ل تسطير أسعار الصرف، ففي نهاية الثمانينات كانت اقتصاديات الدول الأعضاء في حالة نمو، فلم تكن مجبرة بدمج معدل صرفها بم عدل المارك الألماني. (كفية قسيميوري، 2015 / 2016، صفحة 38).

ففي حال ما إذا قرر البنك المركزي الألماني أن يغير سياسته النقدية لأسباب وأمور اقتصادية داخلية فإن الدول الأعضاء الم
شركة محيرة على اتباع نفس الخطوة أو أن تخرج من النظام.
وعليه فقد اهتمت الدول الأعضاء بأن لا تخضع إلى هذا الالتزام واقترحت تعبر البنك المركزي الألماني ببنك مركزي أوروبي م
همته تسيير العملة الموحدة في إطار وحدة نقدية واقتصادية.

وقد ظهرت بوادر هذه الفكرة إلى (هاتوفر) في ماي 1988 وبعدها بسنة تم إعادة اقتراح الفكرة في مدريد ضمن مخطط (ديبلور) الذي يحدد الخطوط العريضة لما يعرف بالوحدة الاقتصادية والنقدية.

الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية:

أولاً: التدرج للوحدة النقدية الأوروبية: فكان التدرج انطلاق من تقرير ديبلور، ثم ابرام معاهدة ماستريخت.

(1) تقدير ديبلور: أنشأ المجلس الذي انعقد في هانوفر في جوان 1988 لجنة خاصة برئاسة جاك ديبلور وتظم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء لوضع مراحل محددة تقضي إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي وكان لي تقرير ديبلور هو الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء شبكة أوروبية للبنوك المركزية كأداة لإقامة الاتحاد النقدي والعملية الموحدة وهدفها وضع وتنفيذ السياسة النقدية وإدارة أس عار الصرف والاحتياطات، والاحتفاظ بنظام المدفوعات بسير سيرا حسنا، كما تكون هذه الشبكة مستقلة عن تعليمات الحكومية الوطنية وسلطات الاتحاد الأوروبي ولا يسمح لها بتقديم قروض لهيئات القطاع العام.

(2) معاهدة ماستريخت (1992): إن البداية الحقيقية لإنشاء عملة أوروبية موحدة كانت معاهدة ماستريخت (هولندا) في ا لسابع من فبراير 1992 ثم دخولها حيز التطبيق في أول نوفمبر 1993 حيث كانت مرحلة جديدة وجديدة من البناء الأوروبي بحج ث أوجدت وحدة قوية بين شعوب أوروبا ورسخت فكرة الهوية الوطنية للدول الأعضاء.

وأهم ميزة انفردت بها هذه المعاهدة هو التأكيد على الوحدة الاقتصادية والنقدية (إسماعيل معراف، 2014، صفحة 26).

وإقامة بنك مركزي أوروبي موحد في جانفي 1999 ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة الأورو وليكتمل مسار التكامل ال أوروبي.

الفرع الثاني: العملة النقدية الأوروبية الموحدة اليورو وتوسيع عضوية الاتحاد النقدي الأوروبي.

إن الوحدة النقدية الأوروبية جاءت بناء على اتفاقية ماستريخت وسميت باليورو وهي العملة النقدية الرسمية التي تستخدمها أوروبا في كافة مجالاتها.

أولاً: المراحل المتتالية لليورو: مرت عملية الاصدار بثلاث مراحل:

• المرحلة الأولى (ماي 1998، ديسمبر 1998): تم في هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي ستشارك في اليورو منذ بداية 1999، وقد تم إنهاء هذه المرحلة في ديسمبر 1998، كما تم انشاء البنك المركزي الأوروبي، والتصديق على التشريعات الخا صة بالدخول إلى اليورو.

• المرحلة الثانية: (1 جانفي 1999، 1 جانفي 2002): في نهاية هذه المرحلة تم الاعلان عن ميلاد اليورو واحلاله محل ا لايكو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة كما تم استخدام اليورو في هذه المرحلة في البورصات وفي الأسواق المالية وبين المصارف فقط.

• المرحلة الثالثة (1 جانفي 2002، جويلية 2002): تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو وتد اوله في الحياة اليومية للدول المشاركة، وتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول، وأصبح اليورو وهو العملة الو حيدة المعمول بها في التداول والتي لها صفة قانونية في 30 جويلية 2002. (كفية قسميوري، 2016 / 2015، صفحة 44).

ولقد تم إعداد التصميمات الهندسية لورقة اليورو بشكل علمي وعملي متناسب والتي قام بتصميمها المهندس الالماني (روبير كالينا) والتي استغرقت منه ما يزيد عن العامين، وقد وافق وزراء مالية الاتحاد الأوروبي باختيار اسم اليورو واعتماد حرف " E " الذ ي هو الحرف الخامس من الابجدية اليونانية " EPSILON " المرتبطة بمد الحضارة الأوروبية بالإضافة الى حرف " E " هو الحر ف الأول في كلمة " Europe "، تم كتابة عبارة اليورو بالأحرف اليونانية " EYRO " للتعبير عن الارتباط بين الماضي المس تمر والحاضر المستقر.

• تطور منطقة اليورو (الاتحاد النقدي الأوروبي):

إن التطور التاريخي لمنطقة اليورو بعد دخول الدول 19 منظمة الوحدة النقدية الأوروبية اليورو كالتالي: (كفية قسميوري، 2016 / 015، صفحة 45).

1. انضمام دول الموجة الاولى 1999: حيث اختيرت 11 دولة من بين الدول الخمسة عشر الأعضاء وهي: فرنسا، الما نيا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال، ايرلندا، فنلندا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ والنمسا والتي تشكل النواة الأولى لهذه العملة، بينما بق يت أربع دول لم تنظم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وهي الدنمارك، اليونان، السويد، وبريطانيا والتي عازمت على الاحتفاظ بعملاتها ا لوطنية، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوب توفرها لكن انضمت فيما بعد، لكن فضلت الدول الثلاث الأخرى التريث.

• بريطانيا رغم انها استوفت كل الشروط الضرورية للانضمام إلا أنها لم تنظم ولقد تعددت الأسباب، فمنها ما هو سياسي ولعل أهمها هي ولع البريطانيين بالجنيه الاسترليني نظرا لتقدمه وتميزه بالاستقرار ولم يحدث أن تعرض للانخفاض شديد عكس العملا ت الأوروبية الأخرى، إضافة الى تخوف المملكة المتحدة من الانضمام الناتج عن التحذيرات التي أصدرها العديد من الخبراء الاقت صاديين البريطانيين.

• أما الدنمارك فقد أبدت نيتها في عدم المشاركة في العملة الموحدة عقب قيامها بإجراء الاستفتاء شعبي والذي نتج عنه رف ض الدانماركيين لفكرة الانضمام لمنطقة اليورو.

• السويد لم تشارك في آلية الصرف الأوروبي وعلى الرغم من استيفاءها لمعظم معايير ماستريخت إلا أنها لم تنظم إلى الوحدة النقدية بسبب المعارضة الشعبية للانضمام الى اليورو عقب الاستفتاء الشعبي.

2. انضمام اليونان: في 1 جانفي 2001، فبعد استيفائها لمعايير التقارب ثم ضمها لتصبح العضو الثاني عشر في منظمة

اليورو.

كما شهدت منظمة اليورو توسعا بالانضمام العديد من الدول كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1): يمثل الدول المنظمة الى الوحدة النقدية الاوروبية لليورو.

اسم الدولة	سنة الانضمام لليورو
اسبانيا	1999
المانيا	1999
بلجيكا	1999
فنلندا	1999
فرنسا	1999
البرتغال	1999
ايرلندا	1999
ايطاليا	1999
هولندا	1999
النمسا	1999
لكسمبورغ	1999
اليونان	2001
سلوفينيا	2007
مالطا	2008
سلوفاكيا	2009
استراليا	2011
لاتفيا	2014
ليتوانيا	2015

المصدر: تقرير البنك المركزي الأوروبي 2015.

• أهداف اليورو وأهميته:

لقد كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء لتحقيق الاستقرار بالمنطقة حيث يتمثل هذا

الاستقرار في جانبين: النقدي ويتحقق ذلك من خلال اعتماد عمله موحدة ومن ثم اتباع سياسة نقدية موحدة في دول الاتحاد الأو

روبي للحفاظ على استقرار الأسعار، أما الجانب الثاني هو الاستقرار المالي من خلال التنسيق بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء، تساعد على إيجاد مزيج مناسب بين السياسات الاقتصادية في منطقة اليورو. كما توجد مجموعة من الأهداف يسعى اليورو لتحقيقها سواء بالأجل القصير، المتوسط، أو الطويل وهي: (كفية قسميوري، 201 /5، صفحة 47).

1. إعادة تنظيم البنوك الأوروبية بالشكل الذي يدعم الاقتصاد الأوروبي ليس في مجال تعبئة المدخرات وإعادة توظيفها بالا ستثمارات المثلى، بل من أجل بناء قواعد تمويلية ضخمة قادرة على دعم قدرة المشروعات الأوروبية في التسويق الدولي.
 2. إعادة هيكلة المشروعات والشركات للعمل بمستوى أكبر لتحقيق أعلى عائد ومردود من الاستثمار.
 3. امتلاك الاتحاد مزايا تنافسية بزيادة الانتاج والمهارة في عمليات إدارة المعروض النقدي من اليورو.
 4. اتباع سياسة نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي، بالتوازي مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة.
- هذا بالإضافة الى انهاء مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة كالليرة الايطالية، الفرنك الفرنسي ولن يعود هناك حاجة ل تبادل أو تصريف العملات بعضها البعض، لذلك تزول الفوارق النقدية فيتمتع المواطن بالقوة الشرائية لوحدات النقد أينما ينتقل في منطقة اليورو.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل فقد تطرقنا في بادئ الامر الى ماهية سعر الصرف ونظرياته وكذا العوامل المؤثرة، وذلك في المبحث الأول ثم الميزان التجاري في المبحث الثاني حيث تعرفنا على ماهيته وأنواع وأسباب الاختلال واهم العوامل المؤثرة وكذلك العلاقة التي تربط بينه وبين سعر الصرف، اما في المبحث الثالث فقد تعرفنا على التكتل الأوروبي نشأته وتطوره، واهم المؤسسات الفاعلة فيه ونظام النقد.

ما يمكننا استخلاصه في هذا الفصل أهمية سعر الصرف في اقتصادات الدول، وكيفية تأثيره على الميزان التجاري من خلال التأثير في تكلفة الصادرات والواردات وكيف يساهم ذلك في تعزيز الإيرادات او العكس.

الفصل الثاني: أثر سعر صرف الدينار
الجزائري على الميزان التجاري الأوروبي
مع الجزائر

تمهيد

يعكس الميزان التجاري قدرة لبلد على التصدير من جهة، ومن جهة أخرى حاجاته من السلع الأجنبية، عند الاستيراد تتم تسوية المستحقات بالعملة الأجنبية مما يعني ان الطلب على السلع الأجنبية ينتج عنه طلب على عملات اجنبية، والعكس بالنسبة للتصدير فالطلب على السلع المحلية ينتج عنه طلب على العملة المحلية. الطلب على السلع المحلية والأجنبية هو ما يشكل الميزان التجاري وأيضا يستلزم وجود أداة تسوية وهي سعر الصرف.

يعكس سعر الصرف قوة العملة الوطنية بالنسبة للعمالات الأجنبية تحدث الكثير من التغيرات بسبب تأثره بعدة عوامل وهذه التغيرات تثر على الميزان التجاري.

عرف سعر صرف الدينار الجزائري العديد من التغيرات وهو ما يعني ان هذه التغيرات تمس الميزان التجاري الجزائري، ومنه الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر حيث ان أي انخفاض او ارتفاع في سعر صرف العملة الدينار الجزائري يعني تأثر كل من الصادرات والواردات في الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر.

المبحث الأول: صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي من وإلى الجزائر

ان صادرات وواردات الاتحاد الاوروي الى ومن الجزائر تشكل جزء هام من العلاقات التجارية بين الطرفين، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أهم شركاء التجارة للجزائر، وترتكز هذه العلاقات على تبادل السلع والخدمات بينهما.

المطلب الأول: صادرات الاتحاد الأوروبي الى الجزائر

مع استقلال الجزائر عام 1962، انتشرت الدبلوماسية الجزائرية عبر القارة أوروبا مع أكثر من 52 تمثيل دبلوماسي وقنصلي، وهذا يدل على أهمية أوروبا بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، ولاسيما ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي.

وهكذا أصبحت دول أوروبا الشريك الأساسي للجزائر، علما أنه في عام 2019 بلغ حجم التبادلات التجارية لنفس العام 45.21 مليارات اليورو وبلغت نسبة التبادلات مع الدول الأوروبية 63.69% من الصادرات الجزائرية و53.40% من وارداتها، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي.

خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2020، ظلت دول أوروبا الشريك الرئيسي لتجارة الجزائر حيث بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي 37.3 مليار دولار في عام 2021 مقابل 28.2 مليار دولار في عام 2020. وتمثل هذه التبادلات ما يقرب من نصف مبادلاتنا الخارجية.

ومن المتوقع أن تتطور هذه التبادلات الاقتصادية أكثر بمجرد تشغيل منطقة التبادل القاري الأفريقي (ZLECAF) بكامل طاقتها، هذه الآلية الجديدة ستمكن الجزائر من استغلال موقعها الاستراتيجي بشكل كامل مما سيسمح لها بأن تكون واحدة من بوابات القارة الأفريقية.

فيما يتعلق بالتعاون في مجال الطاقة، فإن الجزائر تعتبر شريكا رئيسيا للبلدان الأوروبيون حيث أنها تساهم بنسبة 12% من واردات أوروبا من الغاز الطبيعي و2.5% من مجموع واردات النفط الأوروبية. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، 2024)

الفرع الأول: صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر

تتمثل صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر في الفترة 2000_2023 في الجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر الفترة 2000_2023 (مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	5.25	5.89	6.72	7.77	9.78	10.25	11.82	14.43
الميزان التجاري	-8.53	-6.45	-4.75	-6.75	7.81-	-15.30	-16.93	-11.77
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	20.65	20.98	20.47	21.31	21.94	22.41	22.80	25.485
الميزان التجاري	-2.68	-20.29	-7.47	-9.02	-27.46	-21.88	28.52-	2.509
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	22.472	20.298	21.099	18.563	14.812	13.691	31.02	14.18
الميزان التجاري	5.251	-0.088	-2.554	1.865	1.418	-6.602	-7.7	-18.14

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على عدة مراجع

المراجع:

من 2000 الى 2014: (ياسين، 2017)

من 2015 الى 2020: (بوقفة، 2020_2021)

2021: (مبادلات تجارية، 2023)

2022: (data, 2024)

2023: (46.5 مليار دولار.. تبادل تجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، 2024)

تقييم الصادرات بحساب بعض المقاييس الإحصائية:

حساب المتوسط الحسابي:

قمنا بترتيب القيم تصاعديا وكانت القيمتين في الوسط: 18.56 و 20.29 نقوم بالجمع والقسمة على 2

$$19.42 = \frac{18,56 + 20,29}{2} = \bar{X}$$

المتوال: هو أكثر القيم تكرارا وهو: M=14.18

الانحراف المعياري:

$$\delta = \sqrt{\frac{2(X - \bar{X})^2}{24}} = \sqrt{\frac{1077.41}{24}} = 6.388 \quad (1)$$

الصادرات:

شهدت صادرات الاتحاد الأوروبي الى الجزائر اتجاها تصاعديا خلال الفترة 2000_2023: نلاحظ ارتفاع في الصادرات بين عامي 2000 و 2008 حيث زادت من 5.25 مليار دولار الى 20.56 مليار دولار كما شهدت الفترة 2003_2005 نموا سريعا للصادرات حيث زادت من 7.77 مليار دولار الى 10.25 مليار دولار ويرجع ان ذلك يعود لارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة. شهدت الصادرات عام 2008 انخفاضا ملحوظا بسبب الازمة المالية العالمية بعد عام 2008 تحديدا 2009_2010 تعافت الصادرات من الازمة العالمية حيث واجهت الصادرات بعض التقلبات لكنها ظلت بشكل عام اعلى من مستوياتها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. 2011 شهد هذا العام ارتفاع كبير في الصادرات ويرجع ان ذلك بسبب ثورات الربيع العربي وزيادة الطلب على السلع الأوروبية. الفترة 2014_2015 ارتفعت الصادرات ويرجع ان ذلك راجع لانخفاض سعر النفط والغاز. 2016_2018 شهدت هذه الفترة استقرارا على العموم. 2019_2020 نلاحظ انخفاض وذلك بسبب الإجراءات الصحية لجائحة كورونا.

الميزان التجاري:

• الفترة 2000_2004:

شهدت هذه الفترة تقلبات في الميزان التجاري، مع تحسن نسبي في 2001 و 2002، ثم زيادة العجز مجدداً في 2003 و 2004. يمكن أن تكون هذه التقلبات ناتجة عن تغيرات في أسعار الطاقة أو الطلب في السوق الأوروبية.

• الفترة 2005_2008:

شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في العجز التجاري، خاصة في 2005 و 2006، ربما نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة واردات الطاقة من الجزائر. ومع ذلك، تحسن العجز بشكل كبير في 2008، مما يشير إلى تغييرات في الطلب أو أسعار الطاقة في ظل الأزمة المالية العالمية.

• الفترة 2009_2014:

تميزت هذه الفترة بتقلبات حادة في العجز التجاري. في 2009، شهد العجز زيادة هائلة نتيجة للأزمة المالية العالمية وتأثيرها على أسعار الطاقة. بعد ذلك، تحسن العجز في 2010، لكنه عاد للزيادة بشكل كبير في 2012 و 2014، مما يعكس تأثير تقلبات أسعار النفط والطلب الأوروبي على الطاقة.

• الفترة 2015_2017:

شهدت هذه الفترة تحسناً كبيراً في الميزان التجاري، مع تحقيق فائض تجاري في 2016 لأول مرة خلال الفترة المدروسة. هذا التحسن يمكن أن يكون نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية بشكل حاد وزيادة الصادرات الأوروبية إلى الجزائر.

• الفترة 2020_2018:

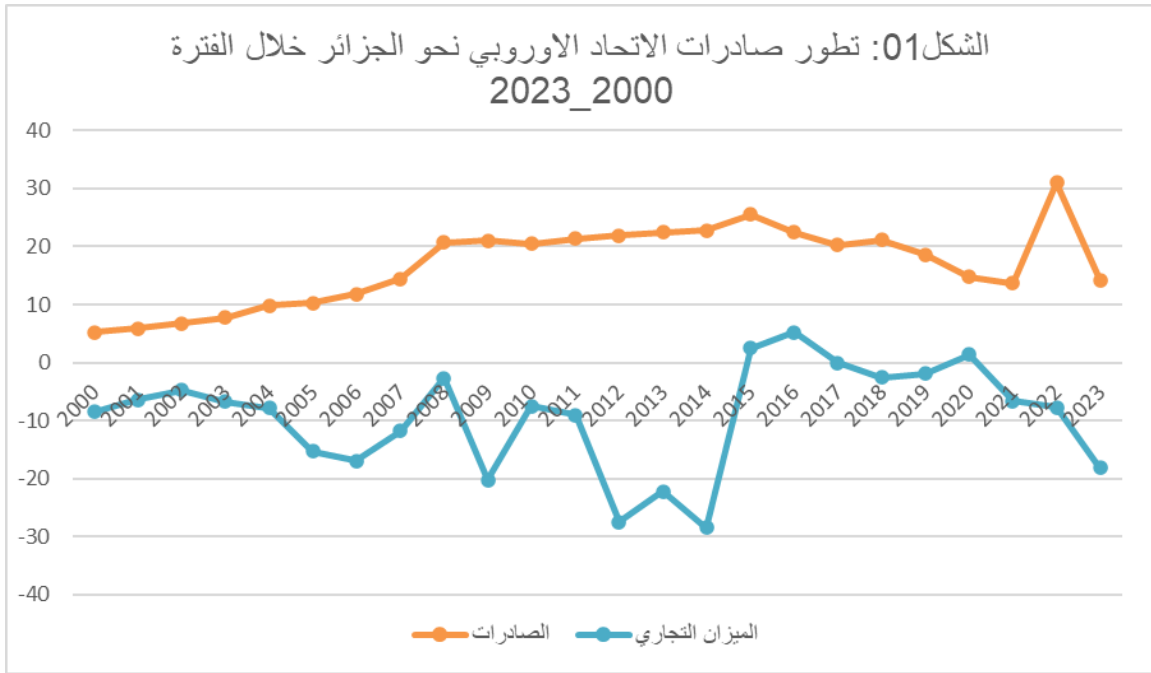
خلال هذه الفترة، استمر الميزان التجاري في التحسن، على الرغم من العجز الطفيف في 2018. التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في 2020 قد أدت إلى تقليل الطلب على الطاقة، مما ساهم في تحسين العجز.

• الفترة 2023_2021:

نلاحظ ان هذه الفترة شهدت انخفاض على العموم وذلك راجع للأحداث في تلك الفترة الحرب في أوكرانيا وتذبذب أسعار الطاقة واتجاهاتها. تقلبات شديدة: شهدت الفترة من 2000 إلى 2020 تقلبات شديدة في الميزان التجاري، غالبًا نتيجة لتغيرات في أسعار النفط والغاز.

تأثير الأزمات العالمية: كان للأزمات الاقتصادية العالمية تأثير كبير على الميزان التجاري، حيث تسببت الأزمة المالية في 2008 وجائحة كوفيد-19 في 2020 في تغييرات كبيرة في العجز والفائض التجاري.

أسعار الطاقة: تبين أن أسعار الطاقة كانت العامل الرئيسي المؤثر على الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، حيث أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز.



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق

الفرع الثاني: بنية صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر خلال الفترة 2000_2023

السلع الصناعية:

الفترة 2010_2000: شكلت 70% و80% من إجمالي الصادرات الأوروبية نحو الجزائر
الفترة 2020_2011: حافظت السلع الصناعية على حصتها تقريبا لتشكل ما بين 65% و75% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر.

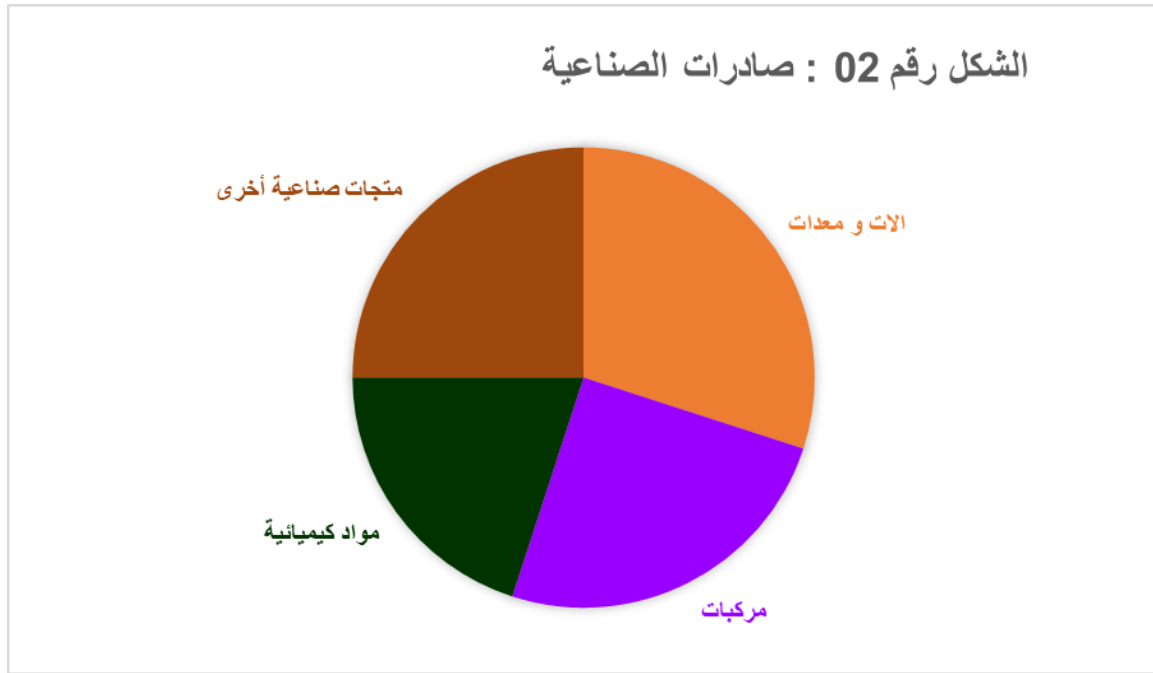
الفترة 2023_2021: ظلت السلع الصناعية مستقرة لتشكل ما بين 60% و70% من إجمالي الصادرات الأوروبية نحو الجزائر.

تتمثل السلع الصناعية فيما يلي:

الآلات والمعدات تشكل ما يقارب 30% من إجمالي صادرات الصناعة الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر والمركبات نسبة ما بين 20% و25% من إجمالي الصادرات الصناعية

المواد الكيميائية وتشمل المطاط والادوية وغيرها تمثل ما بين 15% و20% من إجمالي الصادرات الصناعية.

منتجات صناعية أخرى تشمل الالكترونيات والأجهزة المنزلية والمواد الغذائية المصنعة. (international trade in goods, s.d.)



من اعداد الطالبتين بناء على البيانات السابقة

السلع الزراعية الرئيسية:

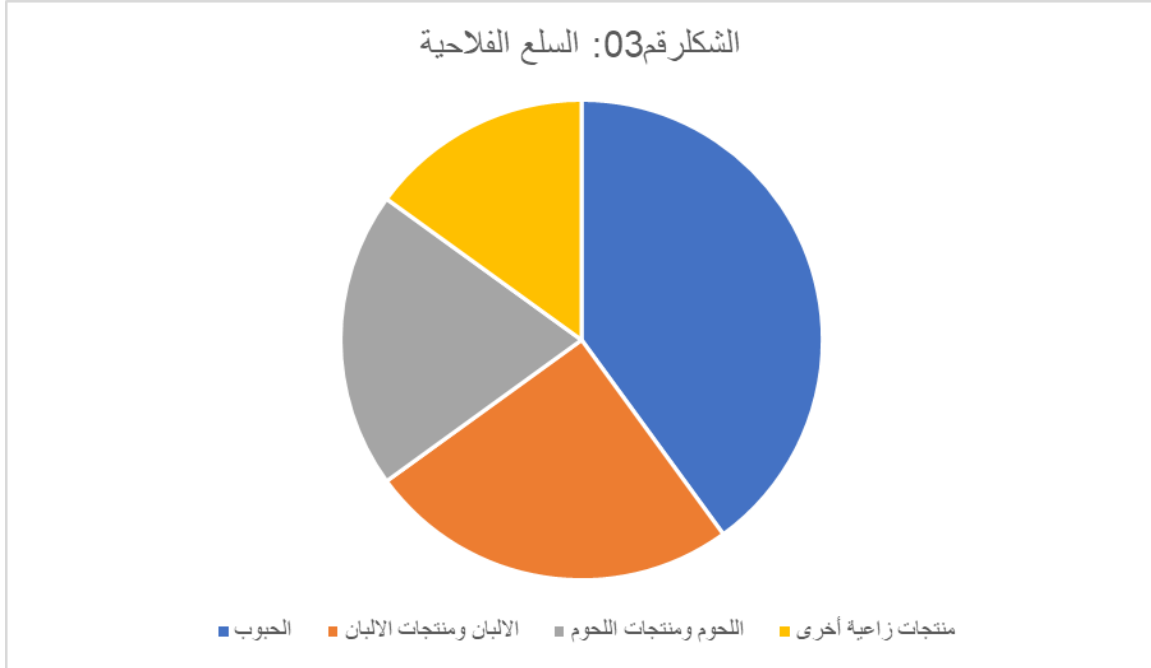
الفترة 2010_2000: شكلت ما بين 15% و20% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر.

الفترة 2020_2011: ارتفعت حصة السلع الزراعية قليلا لتصل الى ما بين 18% و22% من إجمالي الصادرات.

الفترة 2023_2021: حافظت السلع الزراعية على حصتها لتشكل ما بين 18% و20% من إجمالي الصادرات.

الحبوب تشكل ما يقارب 40% من إجمالي صادرات الزراعة الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر

الالبان ومنتجات الالبان تشكل ما بين 20% و25% من إجمالي الصادرات الزراعية اللحوم ومنتجات اللحوم تشمل الدواجن ولحم ابقر ولحم الضأن وتمثل 15% و20% من إجمالي الصادرات الزراعية. منتجات زراعية أخرى تشمل فواكه وخضرا وزيتون نباتية. (internationel trade in goods, s.d.)



من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات السابقة

المطلب الثاني: واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر موردي الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي ومن اهم المواد المستوردة خارج المحروقات الاسمدة والفوسفات

والميثانول والهيليوم والامونياك.

وتعد حصة المنتجات المصنعة (ضمن المنتجات الصناعية) ضئيلة بنسبة تعادل 2ر5 بالمائة منذ 2005.

ومثلت المنتجات الفلاحية والفلاحية المحولة منذ 2005 نسبة 2ر6 بالمائة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد

الأوروبي. وتتمثل أهم هذه المنتجات في السكر والتمور والمشروبات الغازية وبذور الخروب وزبدة الكاكاو وبقايا المواد الدسمة.

(الاذاعة الجزائرية، 2015)

الفصل الثاني:

أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر

الفرع الأول: واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر

جدول يوضح واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر خلال الفترة 2000_2023

(مليار دولار)

الجدول رقم 03: واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر الفترة 2000_2023

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	13.78	12.34	11.47	14.52	17.59	25.55	28.75	26.20
الميزان التجاري	-8.53	-6.45	-4.75	-6.75	-7.81	-15.30	-16.93	-11.77
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	23.33	41.27	27.94	30.33	49.40	44.68	51.32	22.976
الميزان التجاري	-2.68	-20.29	-7.47	-9.02	-27.46	-22.27	-28.52	2.509
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الواردات	17.221	20.386	23.654	20.428	13.394	20.293	38.72	32.32
الميزان التجاري	5.251	-0.088	-2.554	-1.865	1.418	-6.602	-7.7	-18.14

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على عدة مراجع

المراجع:

من 2000 الى 2014: (ياسين، 2017)

من 2015 الى 2020: (بوقفة، 2020_2021)

2021: (مبادلات تجارية، 2023)

2022: (data, 2024)

2023: (46.5 مليار دولار.. تبادل تجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، 2024)

تقييم الواردات Y:

حساب المتوسط الحسابي:

قمنا بترتيب القيم ترتيباً تنازلياً، ثم نجمع القيمتين الوسطيتين 23.65 و 25.55 ثم نقسم على 2

$$= \bar{X} = \frac{23.65+25.55}{2} = 23.1$$

المنوال: لا يوجد أي قيمة مكررة و أي لا يوجد منوال

الانحراف المعياري:

$$\delta = \sqrt{\frac{2(X-Xr)_{i=1}^{24}}{24}} = \sqrt{\frac{3125.86}{24}} = 11.41 \quad (2)$$

معامل الارتباط الخطي:

$$r=0,61$$

وجود معامل ارتباط قدره 0.62 بين الصادرات والواردات يعني أن هناك علاقة إيجابية معتدلة بينهما، مما يعكس اعتماد الاقتصاد على كل من التجارة الخارجية للواردات والصادرات. هذا يمكن أن يكون مؤشرًا على تكامل اقتصادي جيد وسياسات تجارية ناجحة، لكنه يشير أيضًا إلى أن أي تغييرات كبيرة في أحد المتغيرين يمكن أن تؤثر على الآخر بشكل ملحوظ.

الواردات:

الفترة 2000-2004: كانت الواردات مستقرة نسبيًا مع زيادة طفيفة، مما يشير إلى توازن نسبي في العلاقات التجارية خلال هذه الفترة وفي بدايتها كانت الواردات عند مستوى معتدل 13.78 مليار دولار انخفاض طفيف بنسبة 10.5% قد يكون نتيجة لتقلبات في الطلب أو تغييرات في الأسعار العالمية في 2002 انخفضت إلى 11.47 مليار دولار انخفاض بنسبة 7%، مما يشير إلى استمرار في التباطؤ الاقتصادي أو انخفاض الطلب ثم زادت في 2003 إلى 14.52 مليار دولار يرجح راجعة إلى ارتفاع أسعار النفط تليها زيادة بنسبة 21.2 في المئة لتصل إلى 17.59 مليار دولار ما يشير لزيادة النمو في الطلب الأوروبي

الفترة 2005-2008: شهدت الواردات زيادة ملحوظة، ربما بسبب زيادة الطلب على الطاقة والمواد الأولية التي تصدرها الجزائر. الأزمة المالية العالمية 2008-2009: هناك انخفاض حاد في عام 2009، وهو ما يمكن تفسيره بتأثير الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تقليص الطلب العالمي على العديد من السلع.

الفترة 2010-2014: عادت الواردات للارتفاع بشكل كبير، خاصة في 2012 و 2013، مما يعكس ربما انتعاش الاقتصاد الأوروبي وزيادة الطلب على الصادرات الجزائرية، خاصة في قطاع الطاقة.

الفترة 2015-2020: شهدت الواردات تذبذبًا وانخفاضًا عامًا، مع انخفاض حاد في 2015 و 2016، نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية وتأثيره على الصادرات الجزائرية التي تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز انخفاض إلى غاية 13.394 مليار ولار في 2020 نتيجة جائحة كوفيد التي اثرت بشكل كبير على حجم التبادل التجاري.

الفترة 2021_2023: شهدت تقلبات ملحوظة خلال الفترة حيث ساهمت أسعار الطاقة المرتفعة عام 2021 في تعزيز قيمة الواردات وكذا ازدياد الطلب على الغاز بعد التعافي من الجائحة كوفيد تليها سنة 2022 حيث ارتفعت قيمة الواردات بسبب ارتفاع الطلب على الغاز الجزائري نتيجة الحرب في أوكرانيا وذلك للاستغناء عن الغاز الروسي.

الميزان التجاري:

الفترة 2000_2004:

شهدت هذه الفترة تقلبات في الميزان التجاري، مع تحسن نسبي في 2001 و2002، ثم زيادة العجز مجدداً في 2003 و2004. يمكن أن تكون هذه التقلبات ناتجة عن تغيرات في أسعار الطاقة أو الطلب في السوق الأوروبية.

الفترة 2005_2008:

شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في العجز التجاري، خاصة في 2005 و2006، ربما نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة واردات الطاقة من الجزائر. ومع ذلك، تحسن العجز بشكل كبير في 2008، مما يشير إلى تغييرات في الطلب أو أسعار الطاقة في ظل الأزمة المالية العالمية.

الفترة 2009_2014:

تميزت هذه الفترة بتقلبات حادة في العجز التجاري. في 2009، شهد العجز زيادة هائلة نتيجة للأزمة المالية العالمية وتأثيرها على أسعار الطاقة. بعد ذلك، تحسن العجز في 2010، لكنه عاد للزيادة بشكل كبير في 2012 و2014، مما يعكس تأثير تقلبات أسعار النفط والطلب الأوروبي على الطاقة.

الفترة 2015_2017:

شهدت هذه الفترة تحسناً كبيراً في الميزان التجاري، مع تحقيق فائض تجاري في 2016 لأول مرة خلال الفترة المدروسة. هذا التحسن يمكن أن يكون نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية بشكل حاد وزيادة الصادرات الأوروبية إلى الجزائر.

الفترة 2018_2020:

خلال هذه الفترة، استمر الميزان التجاري في التحسن، على الرغم من العجز الطفيف في 2018. التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في 2020 قد أدت إلى تقليل الطلب على الطاقة، مما ساهم في تحسين العجز.

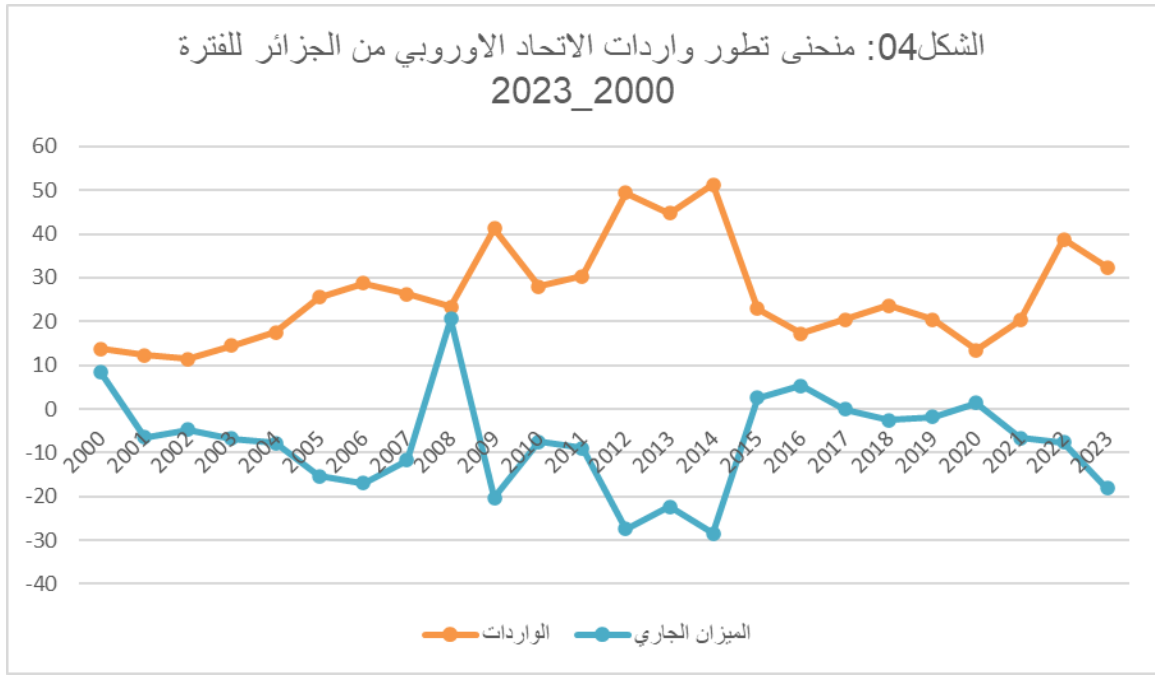
الفترة 2021_2023:

نلاحظ ان هذه الفترة شهدت انخفاض على العموم وذلك راجع للأحداث في تلك الفترة الحرب في أوكرانيا وتذبذب أسعار الطاقة واتجاهاتها.

تقلبات شديدة: شهدت الفترة من 2000 إلى 2020 تقلبات شديدة في الميزان التجاري، غالباً نتيجة لتغيرات في أسعار النفط والغاز.

تأثير الأزمات العالمية: كان للأزمات الاقتصادية العالمية تأثير كبير على الميزان التجاري، حيث تسببت الأزمة المالية في 2008 وجائحة كوفيد-19 في 2020 في تغييرات كبيرة في العجز والفائض التجاري.

أسعار الطاقة: تبين أن أسعار الطاقة كانت العامل الرئيسي المؤثر على الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، حيث أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز.



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق

الفرع الثاني: بنية واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر للفترة 2023_2000

الهيدروكربونات:

الفترة 2010_2000: تراوحت ما بين 85 في المئة و 95 في المئة من اجمالي الواردات.

الفترة 2020_2011: انخفضت حصة الهيدروكربونات تدريجيا لتصل حوالي 75-80 في المئة من اجمالي الواردات.

الفترة 2023_2021: استمرت حصة الهيدروكربونات في التراجع لكنها لاتزال تشكل ما يقارب 70-75 في المئة من الواردات.

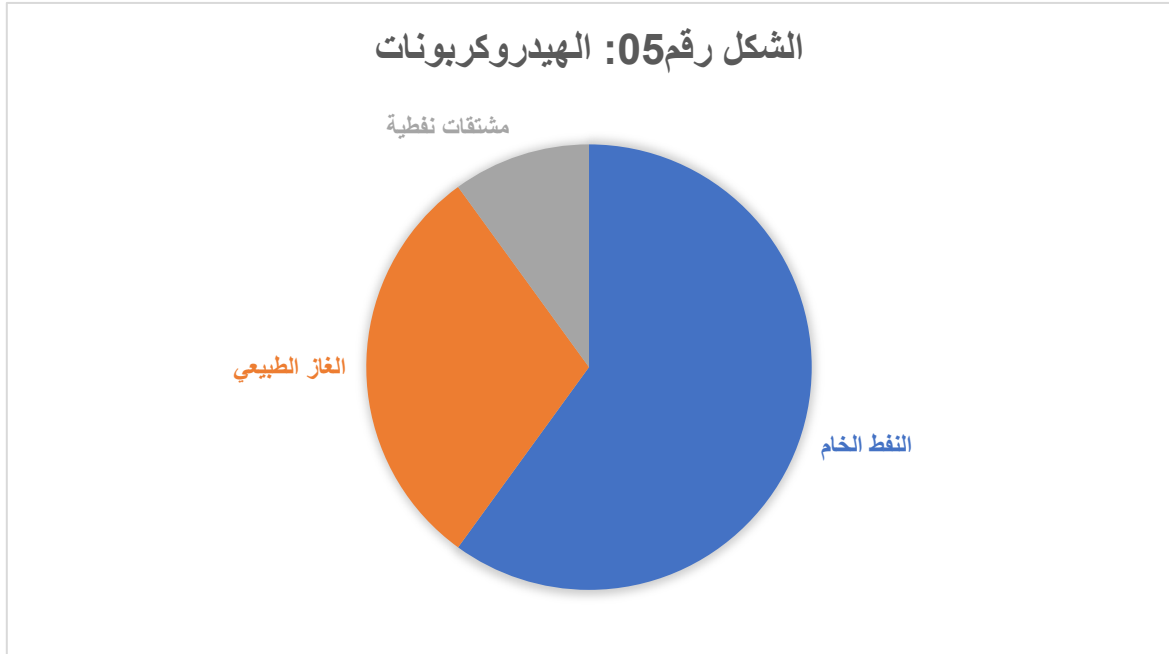
وتتمثل الهيدروكربونات فيما يلي:

النفط الخام يشكل نسبة 60 في المئة من اجمالي واردات الهيدروكربونات.

الغاز الطبيعي يشكل ما بين 30 و 40 في المئة من اجمالي واردات الهيدروكربونات.

المشتقات النفطية تشمل البنزين والديزل والكبروكسين وتمثل ما بين 5 الى 10 في المئة من اجمالي واردات الهيدروكربونات.

(international trade in goods, s.d.)



من اعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات السابقة

المنتجات الفلاحية:

الفترة 2010_2000: شكلت ما بين 58 و 10 في المئة من اجمالي الواردات.
 الفترة 2020_2011: ارتفعت حصة المنتجات الفلاحية لتصل الى ما بين 8 و 12 في المئة من اجمالي الواردات.
 الفترة 2023_2021: حافظت المنتجات الفلاحية على حصتها لتشكّل ما بين 8 و 10 في المئة من اجمالي الواردات.
 وتمثل المنتجات الفلاحية في:

الفواكه مثل التفاح والموز والبرتقال والخوخ والعنب.

الخضروات: تشمل الطماطم والبطاطا والفلّ والبطيخ والثوم.

التمر: تعد الجزائر من أكبر منتجي التمور في العالم ويستورد منها الاتحاد كميات كبيرة

المنتجات الزراعية الأخرى تشمل زيت الزيتون واللحوم ومنتجات الالبان.

المنتجات المعدنية

الفترة 2010_2000: تراوحت حصتها ما بين 3 و 5 في المئة من اجمالي الواردات.
 الفترة 2020_2011: حافظت المنتجات الصناعية على حصتها تقريبا لتشكّل ما بين 2 و 3 في المئة من اجمالي الواردات.
 الفترة 2023_2021: ظلت حصتها مستقرة بين 2 و 3 في المئة من اجمالي الواردات.
 تتمثل المنتجات المعدنية في:

الفوسفات والحديد حيث تعد الجزائر من أكبر منتجي الفوسفات والحديد في العالم ويستورد منها الاتحاد الأوروبي كميات كبيرة
 أيضا معادن أخرى مثل الألمنيوم والرصاص والزنك.

المنتجات الصناعية:

النسيج: تشكل ما بين 50 و60 في المئة من اجمالي واردات المنتجات الصناعية.

الجلود: يستورد أيضا الاتحاد الأوروبي كميات من الجلود ومنتجاتها.

المواد الغذائية: تشمل الحبوب والبقوليات والزيوت النباتية.

المنتجات الصناعية الأخرى: تشمل الأدوات المنزلية والالكترونيات. (internationel trade in goods, s.d.)

المبحث الثاني: سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000_2023 واهم المحطات في تلك الفترة

تعد سياسات النقد والاقتصاد في الجزائر من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري، يعتبر الدينار الجزائري العملة الرئيسية في الجزائر ويشهد تقلبات وتحولات في قيمته مقابل العملات الأخرى، وذلك نتيجة لتأثير العوامل الاقتصادية المحلية والعالمية على الاقتصاد الجزائري.

في فترة الدراسة من 2000 الى 2023 تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الاحداث، والتي اثرت بشكل بالغ على اقتصاديات الدول سواء من خلال التسبب في تقلبات الأسعار في أسواق الطاقة او سعر الصرف والتي تؤثر بدورها على الأداء الاقتصادي للدول وايراداتها.

المطلب الأول: سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000_2023

تأثر سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة بالعديد من العوامل منها العرض والطلب، الاقتصاد العالمي واهم الاحداث الاقتصادية. تذبذب الأسعار في أسواق الطاقة وكذلك التغيرات في اتجاهاتها بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا.

الجدول رقم 04: سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 2000_2023

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
2000	69.4338	2012	102.1627
2001	69.2021	2013	105.4374
2002	75.3650	2014	106.9064
2003	87.4722	2015	111.4418
2004	89.6423	2016	121.1766
2005	91.3014	2017	125.323
2006	91.2447	2018	137.6864
2007	94.9973	2019	133.7058
2008	94.8623	2020	137.24
2009	101.2979	2021	142.58
2010	99.1927	2022	152.97
2011	102.2154	2023	162.45

(سعر الصرف السنوي، 2024)

يظهر الاتجاه العام لسعر الصرف منحنى تصاعدي

2001_2000: السعر مستقر نسبياً عند 1 أورو = 69 دينار

2002: ارتفاع ملحوظ يرجح انه راجع للضغوطات على أسعار النفط وبعض التغيرات الاقتصادية محلياً ودولياً حيث كان في قيمة 1 أورو = 75.36 دينار

2003: يلاحظ ارتفاع كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط بسبب الغزو الأمريكي للعراق والأوضاع الجيوسياسية حيث كان سعر الصرف 1 أورو = 87.4722 دينار

2004: بلغ سعر الصرف 1 أورو = 89 دينار نلاحظ استمرار الزيادة في السعر بسبب ارتفاع أسعار النفط المستمر.

2005: سعر الصرف 1 أورو = 91.30 دينار نلاحظ ارتفاع مستمر وإن كان بوتيرة أقل، مدفوعاً باستمرار ارتفاع أسعار النفط.

2006: بلغ السعر 1 أورو = 91.24 دينار ان السعر مستقر نسبياً مقارنة بالعام السابق.

2007: بلغ السعر 1 أورو = 94.99 دينار، ارتفاع معتدل، ربما يعكس تحسناً اقتصادياً أو سياسات نقدية.

2008: كان السعر 1 أورو = 94.86 دينار يلاحظ استقرار نسبي، على الرغم من بداية الأزمة المالية العالمية في نهاية هذا العام.

2009: السعر 1 أورو = 101.29 ارتفاع ملحوظ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض قيمة اليورو.

2010: السعر 1 أورو = 99.19 دينار نلاحظ انخفاض طفيف، ربما يشير إلى بداية التعافي من الأزمة المالية.

2011: السعر 1 أورو = 102.12 دينار، عودة الارتفاع بسبب عدم استقرار الأسواق المالية وتعافي أسعار النفط.

2012: السعر 1 أورو = 102.16 دينار استقرار نسبي مقارنة بالعام السابق.

2013: السعر 1 أورو = 102.16 ارتفاع معتدل، قد يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية المحلية أو الدولية.

2014: 1 أورو = 106.90 زيادة طفيفة، تأثير انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من العام.

2015: السعر 1 أورو = 111.44 دينار ارتفاع ملحوظ، يمكن أن يكون ناجماً عن تراجع إيرادات النفط وتأثيراتها على الاقتصاد.

2016: السعر 1 أورو = 121.17 دينار قفزة كبيرة في السعر، قد تكون نتيجة لتغيرات كبيرة في السياسة الاقتصادية واستمرار انخفاض أسعار النفط.

2017: السعر 1 أورو = 125.32 دينار استمرار الزيادة، ربما يعكس استمرار التأثيرات الاقتصادية والسياسية.

2018: السعر 1 أورو = 137.68 دينار ارتفاع كبير، يشير إلى تغيرات اقتصادية كبيرة واستمرار ضعف أسعار النفط.

2019: السعر 1 أورو = 133.70 دينار انخفاض طفيف، ربما يعكس استقراراً نسبياً.

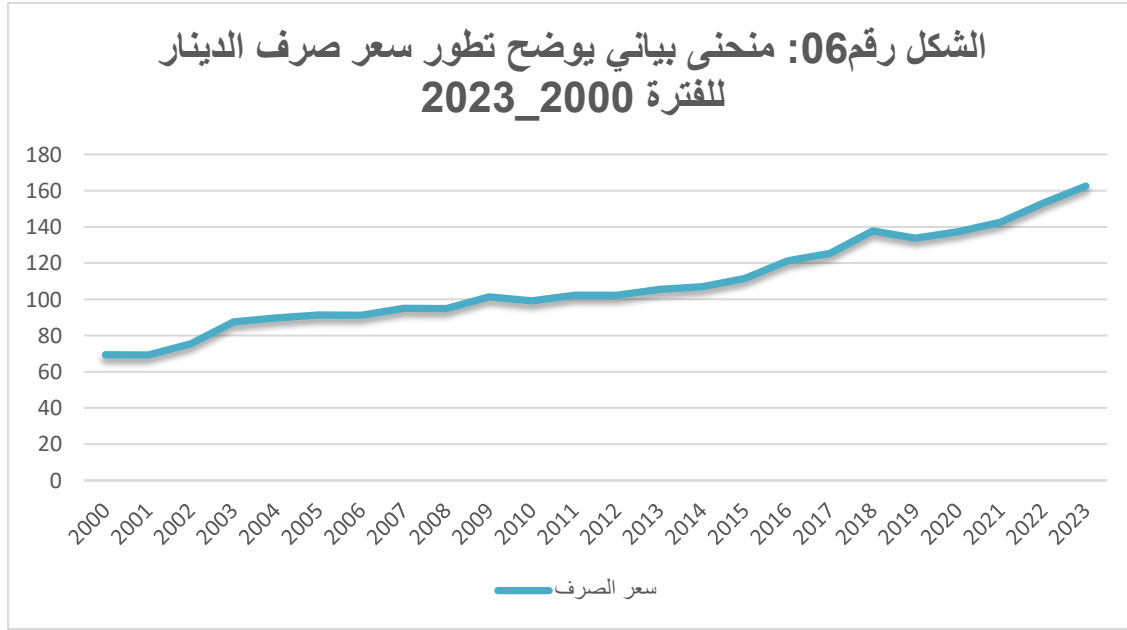
2020: السعر 1 أورو = 137.24 دينار تأثيرات جائحة كوفيد-19، حيث أدت الجائحة إلى تقلبات اقتصادية كبيرة وضغط إضافي على أسعار النفط.

2021: بلغ السعر 1 أورو = 142.58 دينار وذلك الارتفاع راجع لتداعيات التي خلفتها الأزمة

2022: السعر 1 يورو = 152.97 دينار وذلك راجع لعدم اليقين السياسي والحرب الروسية الأوكرانية وعدم استقرار أسعار النفط.

2023: السعر 1أورو = 162.45 دينار اعلى سعر صرف بسبب استقرار التذبذب في أسعار النفط، الحرب الروسية الأوكرانية وتراجع ثقة المستثمرين.

يلاحظ ارتفاع في قيمة الدينار مقابل اليورو بشكل مستمر خلال الفترة 2000_2023، حيث شهدت فترات ارتفاع ملحوظة بسبب عوامل متنوعة مثل التغيرات الاقتصادية والسياسة المحلية والدولية، وتقلبات أسعار النفط. تتضمن العوامل الرئيسية في الزيادة الاقتصادية العالمية، والأزمات المالية، والتوترات السياسية كحرب العراق والأوضاع في أوكرانيا والتأثيرات الناتجة عن جائحة كوفيد.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

المطلب الثاني: اهم المخططات التي اثرت على الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر وسعر الصرف في الفترة 2000_2023 تعرض الاقتصاد العالمي في الفترة 2000_2023 للعديد من الاحداث والتي اثرت على العلاقات التجارية بين من الدول وهو ما حدث في العلاقة التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حيث ان تلك الاحداث اثرت على سعر الصرف والميزان التجاري كما يلي:

الفرع الأول: الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر.

الفترة 2000_2008:

ارتفاع أسعار النفط: شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط، مما عزز إيرادات الجزائر من صادرات النفط والغاز، وأدى إلى فوائض تجارية كبيرة لصالح الجزائر.

اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 2005: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أدى إلى تسهيل التجارة بين الجانبين وإزالة العديد من العوائق الجمركية، مما زاد من حجم التبادل التجاري.

الفترة 2008_2014:

الازمة المالية العالمية 2008: أدت الأزمة إلى انخفاض حاد في الطلب العالمي على النفط، مما أثر سلباً على إيرادات الجزائر من صادرات النفط.

تقلصت التجارة العالمية وتباطأ النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، مما أثر على الميزان التجاري مع الجزائر. (الحجي، 2010)

أدت ثورات الربيع العربي الى حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي ما أثر على التبادل التجاري. (الجزيرة، 2024)

الفترة 2020_2015:

انخفاض أسعار النفط مجدداً بسبب زيادة الإنتاج لاكتشاف الغاز الصخري الأمريكي وقرار منظمة الأوبك بعدم خفض الإنتاج للحفاظ على حصتها السوقية وهو ما أدى الى زيادة العرض مما يعني انخفاض السعر مما سبب تراجع إيرادات الجزائر وتفاقم العجز التجاري.

الفترة 2021_2023:

تأثرت المبادلات التجارية والميزان التجاري في تلك الفترة بسبب عدة احداث منها ازمة الجائحة كوفيد والتي تسببت بالتراجع التجارة نتيجة إجراءات الاغلاق الصحية.

وأيضاً الحرب الروسية الأوكرانية والتي جعلت أسعار النفط غير مستقرة كما غيرت اتجاهات تجارة الغاز والنفط.

الفرع الثاني: سعر الصرف

الفترة 2008_2000:

- ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة أدى لزيادة إيرادات الجزائر وهو ما عزز قيمة العملة الدينار الجزائري مقابل الأورو.
- تحسن الوضع المالي نتيجة ثقة المضاربين والمستثمرين في العملة بسبب ارتفاع أسعار النفط عزز قيمتها.

الفترة 2014_2008:

الازمة المالية العالمية 2008: أحدثت الازمة تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي ما سبب انخفاض الطلب على النفط محدثا ضغطا على سعر صرف الدينار مقابل اليورو رغم تأثر اليورو أيضا بالازمة.

الفترة 2020_2015:

انخفاض أسعار النفط بسبب زيادة العرض وقرار الأوبك وبعض التوترات الجيوسياسية أدى ذلك لانخفاض إيرادات الجزائر ما أحدث تراجع في قيمة الدينار الجزائري.

الفترة 2023_2020:

اتسمت هذه الفترة بالتذبذب في أسعار النفط وذلك بسبب الجائحة الصحية كوفيد حيث تسببت بالإغلاق وتراجع الطلب على النفط وتراجع التبادلات التجارية مما سبب تراجع قيمة العملة الدينار الجزائري مقابل اليورو. الحرب الروسية الأوكرانية والأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة كانت سببا في تذبذب أسعار النفط وهو ما يؤدي لغياب ثقة المضاربين والمستثمرين في العملة وكذلك انخفاض الإيرادات من النفط.

المبحث الثالث: قياس أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر

ان النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري لهذه الدراسة، اظهر وجود تأثير قوي لسعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر، وهي النقطة التي نحاول التركيز عليها في هذا الجزء.

انطلاقا مما سبق وبغرض إضفاء مزيد من الدقة لما جاء في الجانب النظري، نستعين بأدوات الاقتصاد القياسي التي بإمكانها تحديد حجم التأثير الذي تمارسه تغيرات سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر خلال الفترة 2023_2000 وذلك باحتساب نموذج الانحدار الخطي البسيط على برنامج EVIEWS.

المطلب الأول: النموذج القياسي لتأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر خلال

الفترة 2023_2000

لم يعد علم الاقتصاد مبني على استعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني احكامها على الاستنباط والمنطق، فيتم الاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي اما للتعديل في النظريات او حتى التوصل لنظريات جديدة، من بين النظريات التي تفسر اثر سعر الصرف ميزان المدفوعات ومنه الميزان التجاري نجد نظرية تعادل القوة الشرائية، والتي توضح ان العلاقة بين عمليتي دولتين يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، اذ ان سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقمرا بالعملة الأجنبية بمعنى التأثير على الطلب في الأسواق وهو ما يؤثر على الميزان التجاري، وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات الانحدار الخطي، حيث نحاول تطبيق

طريقة المربعات الصغرى لدراسة اثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر وذلك خلال الفترة 2000_2023

الفرع الأول: طريقة المربعات الصغرى OLS

في هذا الجزء سنقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث اظهر تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والاحصائية، القياسية كونها تستند على مبدا تصغير مجموع مربعات الأخطاء الى

أدنى حد ممكن ولذلك عند مستوى معنوية 5% باستخدام برنامج EVIEWS 10

نحدد سلاسل متغيرات الدراسة من متغير تابع BC و متغير مستقل TC

جدول رقم 05: يوضح المتغير التابع والمتغير المستقل (الميزان التجاري وسعر الصرف)

-9,02	-7,47	-20,29	-2,68	-11,77	-16,93	-15,30	-7,81	6,75-	-4,75	-6,45	-8,53	TC
102,21	99,19	101,29	94,86	94,99	91,24	91,30	89,64	87,47	75,36	69,20	69,43	BC
-18,14	-7,7	6,60	1,41	1,86	-2,55	-0,08	5,25	2,507	-28,52	-22,27	-27,46	TC
162,45	152,97	142,58	137,24	133,70	137,68	125,32	121,17	111,44	106,90	105,43	102,16	BC

في برنامج EVIEWS استعملنا جدول نسب مئوية للمتغير التابع مع اخذ القيمة الأولى كقيمة مرجعية

الجدول رقم 06: يوضح النسب المئوية المستعملة في البرنامج

105.6	87.5	244.9	31.4	138,5	198.4	179.2	91.5	79.1	55.7	75.5	100
116.6-	90.3-	-27,8	-66.4	78,2-	29.8-	1-	-61.8	-293,4	334.2	267.1	321.9

القيم على الترتيب من اليمين الى اليسار حسب الجدول السابق

الفرع الثاني: تقدير أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر
سوف نظهر تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS باستخدام برنامج EVIWS 10 النتائج التالية:
الجدول رقم 07: نتائج تقدير أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي خلال الفترة
2023_2000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	77.55913	0.049643	3.859878	0.0064
TC	0.389926	0.131487	2.894418	0.0307
R-squared	0.635086	Mean dependent var	109.3059	
Adjusted R-squared	0.677260	S.D. dependent var	106.9328	
S.E. of regression	107.4008	Akaike info criterion	12.27067	
Sum squared resid	253768.5	Schwarz criterion	12.36884	
Log likelihood	-145.2480	Hannan-Quinn criter.	12.29671	
F-statistic	43.79998	Durbin-Watson stat	2.24140	
Prob(F-statistic)	0.040701			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول ان النموذج له معنوية اقتصادية ذلك من خلال اشارة المعالم خلال فترة الدراسة {المعلمة: 0) $(b_1=0.38>$
و $(b_2=77.55>0)$ ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تشير الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وصيد الميزان التجاري وعليه يمكن صيغة النموذج كما يلي:

$$BC = 77.55 + 0.38TC$$

الجدول رقم 08: جدول يوضح المقاييس الإحصائية

R^2	F	T	المقاييس الاحصائي
0.63	43.79	2.89	القيمة

اختبار ستودنت **T**:

حسب معطيات الجدول السابق نجد ان:

$$3.85 > 1.96$$

$$2.89 > 1.96$$

نرفض H_0 , أي المعاملات لها دلالة إحصائية

معامل التحديد R^2 :

$$0 < R^2 = 0.63 < 1$$

يتضح لنا من خلال معامل التحديد $R^2 = 0,63$ ان النموذج له قدرة تفسيرية تقدر ب 63 %

النموذج المقدر يعبر عن النموذج الحقيقي بمقدار 63% و 27% تسجل في متغير الخطأ

اختبار فيشر: (المعنوية الكلية للنموذج)

يستخدم اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الخطي البسيط ويستخدم لاختبار الفرضية الصفرية $\beta_0 = 0$:

$$H_0 = 0$$

لدينا قيمة فيشر المحسوبة: $F = 43.79$.

تشير قيمة فيشر الى ان المعلمتين a و b مجتمعتين لهما دلالة إحصائية.

المطلب الثاني: تقييم النموذج اقتصاديا

تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي

$b_1 = 0.38$ تشير المعلمة لوجود علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف وصيد الميزان التجاري اذ تؤدي زيادة سعر الصرف

بوحددة واحدة الى زيادة فائض الميزان التجاري ب 0,38 وحدة، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان انخفاض قيمة

الدينار الجزائري تؤدي الى انخفاض تكلفة واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر، ما يؤدي لزيادة الطلب الأوروبي على السلع

الجزائرية، مما على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر بالفائض.

تحليل النتائج المتوصل اليها

توصلنا من خلال دراستنا الى وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الجزائري وصيد الميزان التجاري، وهو ما يتوافق مع

النظرية الاقتصادية، حيث ان تغير سعر الصرف زيادة او نقصانا يتبعه زيادة او نقصان في رصيد الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع

الجزائر، حيث نعلم ان العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وصيد الميزان التجاري علاقة طردية، ومن خلال

تقدير هذه العلاقة بطريقة المربعات الصغرى توصلنا الى انه اذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحددة واحدة يتغير رصيد الميزان

التجاري للاتحاد الأوروبي ب 0.38 وحدة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الفصل الثاني والذي تناولنا فيه بنية الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر من صادرات وواردات، توصلنا الى ان أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر كالتالي:

تأثر سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة بعدة احداث أهمها تذبذب أسعار الطاقة بسبب الغزو الأمريكي للعراق مطلع الالفية, الازمة العالمية المالية 2008, تذبذب أسعار النفط في 2014, وذلك راجع الى زيادة العرض بسبب رفض دول الأوبك خفض انتاجها للمحافظة على حصتها السوقية وهو ما أدى الى زيادة العرض, تأثر أيضا بالأزمة الصحية كوفيد 19 وإجراءات الحجر الصحي, تلى تلك الفترة تذبذب أسعار الطاقة بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا وتغيرات اتجاهات أسواق الطاقة, وذلك بسبب التخلي عن الغاز الروسي كل تلك الاحداث كان لها اثر كبير على سعر الصرف مما تسبب في تذبذب أسعار السلع الجزائرية محليا ودوليا, وكذلك التأثير على الطلب الأوروبي.

خاتمة

خاتمة:

سعر الصرف هو المرآة التي ينعكس فيها الوضع التجاري للدولة مع العالم الخارجي، من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات حيث ان أسعار الصرف تعتبر أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من ناحية ومن ناحية أخرى فان استيراد البضائع من بلد اجنبي يزيد الطلب على سلع البلد الأجنبي في السوق المحلية، بمعنى اخر تزيد الواردات من الطلب على العملات الأجنبية ويزيد المعروض من العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما تزيد الصادرات من الطلب الأجنبي على العملة المحلية ويزيد المعروض من العملات الأجنبية في السوق الوطنية وهو ما يؤثر في ميزان التجارة سواء بالفائض او بالعجز للدول الأخرى.

من خلال التعريفات المختلفة لسعر الصرف وجدنا ان جميعها تفيد ان سعر الصرف هو سوق الصرف الأجنبي، حيث أجرينا دراسة اعتمادا على المناهج الوصفي في الفصل الأول المتعلق بالاطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري وأيضا التكامل الاقتصادي الأوروبي، والمنهج التحليلي الذي اعتمدناه في تحليل البيانات والجداول في الفصل الثاني وكذلك المنهج القياسي في الجزء التطبيقي من دراستنا اعتمادا على برنامج EViews10 وبعض المقاييس الإحصائية، توصلنا الى كيفية تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائري خلال فترة 2000_2023 واستخلصنا ان هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وصيد الميزان التجاري، أيضا وجدنا من خلال المنهج القياسي ان اثر سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة 2000_2023 هو تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة سلبا او إيجابا يتبعه تغير رصيد الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر ب 0.38 وحدة سلبا او إيجابا كذلك.

نتائج الدراسة:

- توصلنا من خلال الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين سعر صرف الدينار وصيد الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الجزائر خلال الفترة 2000_2023.
- بنية صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي غير متنوعة ومحدودة في قطاع الطاقة.
- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها الى مساندة ديناميكية النظام النقدي.
- يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة لتقلبات الأسعار العالمية للبترو.
- الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار المحروقات فقط، ويمكن ان يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي اهم شريك تجاري للجزائر.
- اخر الاضطرابات شهدتها العالم اثرت على اتجاه سوق الطاقة وكان ذلك في مصلحة الجزائر.

توصيات الدراسة:

تتويجا لما جاء في البحث من دراسة وتحليل وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- وضع استراتيجية لتنويع وزيادة الصادرات لدول أخرى ومحاولة تقليل الاستيراد
- ضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- العمل على فتح مكاتب الصرف لتسهيل وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة مما يؤدي الى تقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي من خلال تجنب المتعاملين الطبيعيين او الاعتباريين اللجوء الى السوق الموازي للصرف مادام هناك بديل أفضل ومضمون والمتمثل في مكاتب الصرف والتي تمثل القنوات الرسمية خاصة وأنها لا تحدد سقف المبالغ المصروفة.
- ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي ومحاولة التخلص من اقتصاد الربع.

افاق البحث:

- لقد تناولت دراستنا موضوعا شيقا وواسعا والمتمثل في أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي ومن هذا الموضوع يمكن اقتراح العديد من الدراسات التي يجب البحث فيها منها:
- يجب دراسة محددات الطلب الأوروبي على السلع الجزائرية.
 - دراسة العلاقة بين السياسات النقدية والتغيرات في الميزان التجاري.
 - دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو على تحرير التجارة الخارجية.

المراجع:

قائمة المراجع العربية:

- أحمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي. (2019). التكتلات الاقتصادية الدولية ط1. عمان، الأردن: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- إسماعيل معارف. (2014). التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ط2. ديوان المطبوعات الجامعية 06.
- الحججي, د. ب. (2010). (الطاقة). Récupéré sur الاقتصادية : https://www.aleqt.com/2010/10/25/article_460908.html
- الحمزاوي محمد كمال خليل. (2004). سوق الصرف الأجنبي. القاهرة: منشأة المعارف.
- الزاوي, ع. ا. (2011/ 2010). سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه من مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970، 2007. جامعة الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص قياس اقتصادي.
- (2020) لميزان التجاري. المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للإحصاء.
- بلحاج اسلام_ بن عطية ايمن. (2021_2022). تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري خلال الفترة 2010_2020 (دراسة قياسية). برج بوعرييج, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , الجزائر.
- بوقفة, ص. (2020_2021). ثار قواعد المنشا في اتفاق الشراكة الاورو جزائري على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2010_2019. برج بوعرييج , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , الجزائر.
- تمار أمين. (2023). سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- جبارة بناصر ط_د_لعلاوي احمد خير الدين. (2022, 12 25). دراسة تحليلية لتطور بنية الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995_2020. مجلة الابداع. 315_316 ,
- حسين خليل. (2009). النظام العلمي الجديد والمتغيرات الدولية. بيروت: دار المنهل اللبناني.
- دوحة سلمى. (2015). "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائري ". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية.
- سعر الصرف السنوي, (2024). Récupéré sur 24 ماي. (بنك الجزائر- bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A/

- سمير فخري نعمة. (2011). *العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات*. عمان، الأردن: دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع.
- صلاح الدين حامد. (2011). *أسعار صرف العملات*. الكويت: مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية.
- طيني مريم. (2014/ 2013). *واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 20002، 2012*. جامعة بسكرة: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.
- عبد المجيد قدي. (2003). *مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية نفسية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عطاء الله بن طيرش. (2011/ 2010). *أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر*. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية.
- علي عباس. (2013). *إدارة الأعمال الدولية، ط3*. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- غالب حسين جواس صالح علي فاضل الصلاحي. (2023). *عجز الميزان التجاري اليمني الاسباب و المعالجات*. مجلة جامعة عدن للعلوم الانسانية و الاجتماعية. 386 ,
- فائق، د. ف. (1998, 05 30). *العلاقات الاقتصادية الولية*. طرابلس، الجامعة المفتوحة، ليبيا.
- كنية قسميوري. (2016/ 2015). *التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة 2008/ 2015*. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي.
- كياس اسامة_بيبي يوسف. (2022). *العلاقة التشابكية بين سعر الصرف و تقلبات الميزان التجاري حالة اقتصادات الدول الناشئة*. مجلة معهد العلوم الاقتصادية. 438 ,
- مبادلات تجارية، (2023). *Récupéré sur 24 ماي*. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : <https://embrussels.mfa.gov.dz/ar/embassy/relations-algeria-european-union/commercial-exchanges>)
- مختاري فتيحة_بلحاج فراحي. (2017). *اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري(دراسة قياسية باستخدام مودج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL للفترة 1990_2015*. (مجلة البشائر الاقتصادية ,
- معجم المصطلحات *Récupéré sur* (2022). *اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا* : <https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-0#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%3A,%D8%A3%D9%88%20%D8%B9%D8%AC%D8%B2%D9%8B%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%8>
- ميزان المدفوعات (s.d.). *ميزان المدفوعات*. سطيف، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- ياسين، ع. (2017). *مارس*. (تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كاستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري (مقاربة وصفية تحليلية). مجلة البشائر. 58 ,

قائمة المراجع الأجنبية:

- *data*. (2024, may 25). *Récupéré sur eurostat*: <https://ec.europa.eu/eurostat>
- *Récupéré sur eurostat*: [international trade in goods](https://ec.europa.eu/eurostat/web/international-trade-in-goods). (s.d.). [s://ec.europa.eu/eurostat/web/international-trade-in-goods](https://ec.europa.eu/eurostat/web/international-trade-in-goods)



تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،

السيد: صالح جباري صديقي

الصفة: طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 18.98.66239.8.23358.53 الصادرة بتاريخ: 01.06.2022

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

والمكلف بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج مذكرة ماستر مذكرة ماجستير

أطروحة دكتوراه

تحت عنوان: أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات

للفترة: 2000 - 2023

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 04.06.2022

إمضاء المعني بالأمر

Said